قضايا سياسية

اسم المقال: المساءلة الاجتماعية: الإطار المفاهيمي والأطراف الفاعلة
اسم الكاتب: د. قائد محمد عقلان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7640
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المساءلة الاجتماعية: الإطار المفاهيمي والأطراف الفاعلة[▽]

Social Accountability: Conceptual Framework and Actors

د.قائد محمد عقلان[1] Dr: Kaid Mohammed Aklan

المستخلص:

هذا البحث يسلط الضوء على موضوع "المساءلة الاجتماعية"، والذي يُعد من أبرز الموضوعات الحديثة نسبيًا، والذي يحظى بأهمية حيوية في حياة المجتمعات البشرية المعاصرة. وذلك، **بغرض تحقيق أهداف محددة، هي:** تعريف المساءلة الاجتماعية؛ وتوضيح آلياتها وأدواتها وعلاقتها بالمساءلة الحكومية؛ وبيان أهميتها التنموية والسياسية؛ وتحديد أطرافها الفاعلة؛ ومعايير ومؤشرات تقييم نظام المساءلة بصورة عامة. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، **تم الاستناد إلى منهج أو نظرية "المدير والوكيل العقلاني"**، في إجراء النقاشات والتحليلات العلمية التي تضمنها البحث. **وقد خلص البحث إلى نتائج عديدة، من أبرزها:** أن "المساءلة الاجتماعية" من حيث المفهوم، هي نوع من أنواع المساءلة العامة غير الرسمية، القائمة على نهج المشاركة الاجتماعية بالرأي. وهو نهج يعزز ويكمل، ومن منظور أوسع، من المساءلة العامة الحكومية، لكنه لا يستغني عنها أو يحل محلها. أما من حيث الأهمية، فتحظى المساءلة الاجتماعية بأهمية كبيرة وحيوية؛ كونها تشكل عاملًا حاسمًا لتعزيز العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، ومكافحة الفساد وسوء استغلال السلطة، وتحسين نواتج التنمية.

الكلمات المفتاحية: المساءلة؛ المساءلة الاجتماعية؛ آليات المساءلة الاجتماعية؛ الشفافية؛ أطراف المساءلة الاجتماعية؛ تقييم نظام المساءلة.

Abstract:

This research sheds light on the topic of "social accountability", which is considered one of the most prominent relatively recent topics, and which is of vital importance in the life of contemporary human societies. **The primary objectives of this study are to**: defining social accountability; Explaining its mechanisms and tools and their relationship to government accountability; Explaining its developmental and political importance. Identifying its active parties; And standards and indicators for evaluating the accountability system in general. **In order to achieve these objectives**, **the research draws upon the, approach or theory "manager and the rational agent"** as the basis for its discussions and scientific analyses. **The study arrives at several significant conclusions, most notably that "Social Accountability"**, as a concept, represents a form of informal public accountability grounded in a participatory social approach. This approach serves to enhance and complement governmental public accountability, without substituting or supplanting it. In terms of

▽ تاريخ التقديم : 2024/6/26 تاريخ القبول: 2024/8/19 تاريخ النشر: 2024/9/30

[1] – استاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة صنعاء/ مركز التدريب والدراسات السكانية/ اليمن. dr.aklan68@gmail.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

significance, **Social Accountability** is of paramount importance, as it plays a decisive role in strengthening the relationship between the government and civil society, combating corruption and the abuse of power, and enhancing developmental outcomes.

Keywords: accountability; social accountability; Social accountability mechanisms; Transparency; Social accountability parties; Evaluation of the accountability system.

المقدمة:

بات من الواضح لدى كثير من الكُتاب والباحثين المختصين في مجالات التنمية، أن المعضلة التنموية التي تجابهها البلدان النامية منذ عقود، لا تعود إلى نقص في الموارد الطبيعية والبشرية، بقدر ما هي راجعة – أساسًا – إلى نمط الحكم السائد في هذه البلدان، والذي يشوبه الكثير من العورات والمساوئ.

فمن الملاحظ، أن كثيرًا من بلدان العالم النامية، ومنها غالبية الدول العربية، تواجه مشاكل اجتماعية وسياسية، مثل: البطالة، والعنف، والفساد وسوء الإدارة، وأزمة شرعية، وغير ذلك من المشكل الأخرى. وجُل تلك المشاكل، تعود أساسًا إلى الحكم السيئ المتأصل في هذه البلدان؛ بسبب غياب المساءلة عمومًا، والمساءلة الاجتماعية على وجه الخصوص.

ففي سياق متصل، كشفت دراسة استقصائية بعنوان: "أصوات عربية حول تحديات الشرق الأوسط الجديد"، أجريت في شباط/فبراير 2016، من قبل "مشروع آفاق" الذي يشرف عليه برنامج الشرق الأوسط في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي"، تضمنت الدراسة وجهات نظر، أكثر من مائة من الخبراء والباحثين العرب، من مختلف الدول العربية تقريبًا. وقد أوضح غالبية هؤلاء الخبراء والباحثين: أن التحديات ذات الأولوية التي تعاني منها الدول العربية، هي التحديات السياسية المحلية، وفي مقدمة ذلك النزعة التسلطية، والفساد، وغياب المساءلة. ومن بعدها تأتي التحديات الجيوسياسية، مثل: النزاع الإقليمي، والمنافسات الطائفية، والتدخل الأجنبي. واعتبر البعض منهم ذلك؛ حصيلة لسلسلة من الإخفاقات الجوهرية في مجال الحوكمة[1].

1()– بيري كاماك، ومروان المعشَر، **أصوات عربية حول التحديات التي تواجه الشرق الأوسط الجديد** (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي/مشروع "آفاق العالم العربي"، 12 شباط/فبراير 2016)، ص 1. متوفر على الرابط:
https://carnegieendowment.org/files/Arab%20World%20Horizons%20Survey_Arabic.pdf , The last access date: 9/1/2024.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ووفقًا لذلك، أضحى مصطلح "الحكم الرشيد"؛ بمعنى الإدارة الرشيدة لموارد المجتمع، القائمة على المشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون. بما من شأنه تحقيق حياة الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لأبناء المجتمع، مطلبًا محليًا ودوليًا؛ وذلك بوصف الحكم الرشيد، ليس فقط هدفًا في حد ذاته، بل باعتباره أيضًا شرطًا مسبقًا ومهمًا؛ لتحقيق التنمية البشرية، والنجاح في الحد من الفقر وبناء السلام.

لذا، لا غرابة أن نجد في السنوات الأخيرة، أن قضية المساءلة، وبالأخص المساءلة الاجتماعية، أخذت تحظى باهتمام متزايد في مختلف الأوساط: التنموية، والأكاديمية، والسياسية؛ لما لها من أهمية حيوية، في الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية، وتعزيز الأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي، في كثير من بلدان العالم، ومنها البلدان العربية.

بيد أن تلك التطلعات المعقودة على نهج المساءلة الاجتماعية، تجابه على الصعيد العربي بتحدٍّ رئيس، يتجسد بتدني مستوى الوعي المجتمعي، وربما الرسمي أيضًا، بمفهوم المساءلة الاجتماعية وأهميتها؛ وذلك راجع إلى أن مفهوم المساءلة الاجتماعية، يُعد من المفاهيم الحديثة نسبيًا[1].

وفي هذه الحالة، يعتقد الباحث: أن توضيح الأمور وما يرتبط بها من مقاصد، ووضعها في نصابها الصحيح (ترسيخ الثقافة والوعي)، يُعد الخطوة الأساسية الأولى، في سبيل الانتصار لتقبل وتطبيق نهج المساءلة الاجتماعية، في حياتنا المجتمعية والسياسية، ليكون جزءًا من حكم أفضل، يستجيب وبفاعلية لاحتياجات المواطنين، وتطلعاتهم التنموية المختلفة في الحياة.

مشكلة البحث:

في ضوء ما تقدم من معطيات، يأتي هذا البحث في سياق تسليط الضوء على نهج المساءلة الاجتماعية، من منظور مفاهيمي سياسي ديمقراطي أوسع، يستجيب بطريقة علمية ومنهجية، للإجابة على عدد من التساؤلات، التي من الوارد أن تكون دائرة في الأذهان، لعل من أبرزها:

- ما هي المساءلة الاجتماعية؟
- ما هي آليات وأدوات المساءلة الاجتماعية؟ وما طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين آليات وأدوات المساءلة الحكومية؟
- ما أهمية المساءلة الاجتماعية، في حياة المجتمعات البشرية المعاصرة؟
- ما هي الأطراف الرئيسة الفاعلة في تحقيق المساءلة الاجتماعية، وما أدوارها؟
- ما هي معايير ومؤشرات تقييم نظام أو ترتيبات المساءلة بصورة عامة؟

أهداف البحث:

يسعى الباحث، من خلال هذا البحث، لتحقيق الأهداف التالية:

1()- البنك الدولي، **منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة التحول: رسم خريطة منظمات المجتمع المدني ذات التوجه التنموي في خمس محافظات وتقييم قدراتها**، 2013، ص 24.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- تعريف المساءلة الاجتماعية؟
- تقديم عرض وافٍ لآليات وأدوات المساءلة الاجتماعية، وتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين آليات وأدوات المساءلة الحكومية.
- بيان أهمية المساءلة الاجتماعية، في حياة المجتمعات البشرية المعاصرة.
- تحديد الأطراف الرئيسة الفاعلة في تحقيق المساءلة الاجتماعية، وإيضاح دور كل طرف من هذه الأطراف.
- توضيح المعايير والمؤشرات الرئيسة، المرتبطة بتقييم نظام المساءلة عمومًا.
- الخروج بتوصيات عملية مناسبة، من شأنها تعزيز الوعي المجتمعي والسياسي العربي، بمفهوم المساءلة الاجتماعية وأهميتها، والعمل على تعزيز البيئة المواتية لتطبيق نهج المساءلة الاجتماعية؛ ليكون جزءًا من حكم أفضل.

أهمية البحث:

من المعتقد أن لهذا البحث أهمية علمية مزدوجة، نظرية وتطبيقية، في جانب مهم وحديث نسبيًا من جوانب المعرفة، وهو المساءلة الاجتماعية. فمن الناحية النظرية، يقدم البحث إطارًا نظريًا متكاملًا للمساءلة الاجتماعية من حيث: المفهوم، والأهمية، والآليات والأدوات، والأطراف الرئيسة الفاعلة وأدوارها، وتقييم نظام المساءلة عمومًا. وبالتالي، فإن هذا الإطار النظري، سيعزز من مصادر المعرفة العلمية في جانب المساءلة الاجتماعية، التي تعاني منها المكتبات العربية. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أنه سيسهم في رفع مستوى الوعي بمفهوم المساءلة الاجتماعية وأهميتها، لدى منظمات المجتمع المدني وصناع القرار السياسي، والمثقف العربي عمومًا. الأمر الذي سيساعد على استنهاض وتحفيز، المواقف الإيجابية تجاه نهج المساءلة الاجتماعية، لتكون جزءًا من حكم أفضل، يحُد من الفساد وإساءة استخدام السلطة، ويستجيب وبفاعلية لاحتياجات المواطنين، وتطلعاتهم التنموية المختلفة.

أما من الناحية العملية أو التطبيقية، فالبحث يشكل في بعض جوانبه نوعًا من خارطة الطريق (Road Map)، التي من شأنها تحسين البيئة المواتية، اللازمة لتحقيق نهج المساءلة الاجتماعية؛ كون البحث، يتطرق إلى الأطراف الرئيسة الفاعلة لتطبيق نهج المساءلة الاجتماعية، وهي: الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة، مع توضيح دور كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة. كما أنه أيضًا يتطرق لأبرز المعايير والمؤشرات، التي في ضوئها يمكن إجراء تقييم عملي لنظام أو ترتيبات المساءلة، في سياق الأنظمة السياسية الديمقراطية.

منهج البحث:

جرى بناء هذا البحث وبلورة أفكاره، في ضوء منهج أو نظرية "المدير والوكيل العقلاني" (The rational principal – agent theory)؛ كونها تُعد – من وجهة نظر أبرز الباحثين المختصين في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجال المساءلة – النظرية الأكثر شيوعًا في دراسة وتحليل المساءلة بمختلف أشكالها، في مجالات كلٍ من: العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، والمحاسبة، والإدارة العامة. فطبقًا لهذه النظرية، يمكن وصف العملية الديمقراطية، بأنها عبارة عن سلسلة لعلاقات المدير والوكيل (P A)؛ التي بموجبها يعتبر المواطنون هم المدير الرئيسي (The principal)، والحكومة هي الوكيل العقلاني (Rational agent) المسؤول أمام المواطنين. فالمواطنون خلال الانتخابات الديمقراطية، قد فوضوا، بطريقة واعية وراشدة، سلطتهم لممثليهم في الهيئات والمجالس الانتخابية، والذين قاموا بدورهم بتفويض الحكومة، بسلطة صياغة وتنفيذ القوانين والسياسات. بعد ذلك، يعهد الوزراء بتنفيذ السياسات بداخل وزاراتهم، إلى المدراء والبيروقراطيين على المستوى التنفيذي. يسعى كل مدير في سلسلة التفويض، إلى مراقبة تنفيذ المهام ومحاسبة المختصين (الوكيل)، الواقعين في نطاق إشرافه. الوزراء أو الحكومة (السلطة التنفيذية)، تخضع للمساءلة السياسية أمام السلطة التشريعية أو البرلمان المنتخب من المواطنين. في نهاية سلسلة المساءلة هذه، يبرز المواطنون في نهاية المطاف بوصفهم (المدير الرئيس)، ليحاسبوا ممثليهم في السلطة التشريعية وجهًا لوجه (face to face)، من خلال التصويت لصالحهم أو ضدهم في الانتخابات الدورية[1].

تقسيم البحث:

في ضوء أسئلة البحث وأهدافه، تم تقسيم البحث – إضافةً إلى ما سبق من مقدمة – إلى خمسة عناوين رئيسة مترابطة، هي:

أولًا–المساءلة والمساءلة الاجتماعية: مفاهيم أساسية.

ثانيًا–المساءلة الحكومية والمساءلة الاجتماعية: الآليات والأدوات، العلاقة، والأهمية.

ثالثًا–المساءلة الاجتماعية: الأطراف الفاعلة وأدوارها.

رابعًا–تقييم نظام المساءلة: الكفاءة الداخلية والآثار الخارجية.

خامسًا–الاستنتاجات والتوصيات.

وذلك على النحو التالي:

---

(1)– For more details in this side, see: Mark Bovens, Robert E. Goodin and Thomas Schillemans, (eds.), **The Oxford Handbook of Public Accountability, Book · June 2014** (New York: Oxford University Press,2014). p p 13 – 14.
file:///C:/Users/whakm/AppData/Local/Temp/2014OxfordHandbookofPublicAccountabilityCh1.pdf , The last access date: 25/9/2023.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولًا– المساءلة والمساءلة الاجتماعية: مفاهيم أساسية

في هذا الجزء من البحث، ستجري المحاولة لتسليط الضوء على أحدث المفاهيم والأفكار، المرتبطة بكلٍ من المساءلة والمساءلة الاجتماعية، وذلك بدءًا بتعريف المساءلة العامة، وتوضيح خصائصها، مرورًا بتوضيح أنواع المساءلة وآلياتها وأدواتها، مع التركيز على المساءلة الاجتماعية، وكذلك توضيح العلاقة القائمة بين المساءلة الاجتماعية والمساءلة العامة أو الحكومية، وانتهاءً بتبيان أهمية كلا المساءلتين، على الصعيدين السياسي والمجتمعي، في حياة مختلف الدول، وذلك على النحو التالي:

أ–تعريف المساءلة العامة:

من أجل توضيح مفهوم المساءلة الاجتماعية، ينبغي أولًا توضيح مفهوم المساءلة عمومًا، والمساءلة العامة على وجه الخصوص. فمن منظور عام، غالبًا ما نكون في حياتنا اليومية مسؤولين أمام الآخرين: آبائنا، معلمينا في المدرسة، رؤسائنا في العمل، شركائنا، وغير ذلك من الأطراف الأخرى، الذين قد نشعر بالتزام حقيقي أمامهم، لتقديم الإجابات التي نأمل أنهم سيجدونها مرضية. لكن لحُسن الحظ، نادرًا ما تكون هذه الأشكال من المساءلة علنية، بل تندرج ضمن أشكال المساءلة الخاصة، التي لسنا معنيين بها هنا، وإنما الاهتمام سينصب على المساءلة العامة[1]، مع التركيز على المساءلة العامة في سياق الإدارة العامة، من منظور سياسي.

إذن، ما هي المساءلة العامة؟

إجابة على ذلك السؤال، يمكن القول: بأنه على الرغم من اهتمام الكثير من الباحثين بتعريف المساءلة (Accountability)، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للمساءلة، وإنما هناك تعريفات مختلفة، باختلاف وجهات نظر الباحثين وتخصصاتهم. فعلى سبيل المثال، يناقش مراجعو الحسابات، المساءلة كأنها مسألة مالية أو عددية، وعلماء السياسة، يرونها كضرورة سياسية، والمتخصصون في القانون، يعتبرونها ترتيبًا مؤسسيًا، بينما الفلاسفة يتعاملون معها كجزء من الأخلاق[2]. ومع ذلك، لا نسعى هنا إلى تقديم تحليل مفهومي شامل للمساءلة يذهب مع كل تلك التشعبات المفاهيمية المتخصصة، وإنما سيقتصر الأمر على تقديم نبذة مختصرة، عن تعريف المساءلة العامة، والخروج بتعريف محدد للمساءلة العامة في سياق الإدارة العامة وتوضيح خصائصها.

فمن حيث التعريف، يذكر أحد المصادر، أنه على الرغم من التعدد المفاهيمي للمساءلة، إلا أن ما يقارب 40% من الأبحاث الحديثة المتعلقة بالمساءلة، تنطلق في تعريفها للمساءلة من الحد الأدنى من المعنى المفاهيمي للمساءلة، والذي يرى أن مفهوم المساءلة يتركز في المقام الأول، في النظر للمساءلة

(1)–Bovens et al., op., cit., pp 6 – 7.

(2)–Amanda Sinclair, "The chameleon of accountability: forms and discourses", **Magazine, Accounting, Organizations and Society**, Volume 20, Issues 2–3, February–April 1995, p 221.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بوصفها مساءلة تتعلق بتقديم إجابات، في ما يتعلق بالمسؤولية تجاه الآخرين، الذين لديهم مطالب مشروعة بتقديم حساب ما[1].

فعلى سبيل المثال، ينظر Bovens، للمساءلة العامة بوصفها "علاقة بين ممثل ومنتدى"، وبالتالي يُعرفها بأنها "علاقة بين ممثل ومنتدى، يكون فيها الممثل مُلزمًا بشرح وتبرير سلوكه وأدائه، ويمكن للمنتدى طرح الأسئلة وإصدار الأحكام، وربما يواجه الممثل العواقب". ويضيف الكاتب نفسه، أنه في إطار هذه العلاقة، يمكن أن يكون الممثل فردًا أو مؤسسة، ومع المساءلة العامة، غالبًا ما يكون الممثل مؤسسة أو جهة حكومية عامة. وفي المقابل يمكن أن يكون منتدى المساءلة، شخصًا محددًا مثل: رئيس أو وزير أو صحفي، أو يمكن أن يكون وكالة مثل: البرلمان أو محكمة أو مكتب تدقيق معين، بل من الممكن أن يكون أيضًا أكثر من ذلك، عبارة عن كيان افتراضي مثل الجمهور العام، في حالة المساءلة العامة[2].

وعلى نفس نهج Bovens تقريبًا، يرى Zumofen، أن المساءلة هي مسألة توكيل أو تفويض؛ إذ يُعرفها بأنها تعني: أنه يتوجب على كل من حصل، على تفويض أو توكيل – سواء كان فردًا أو منظمة – من جهة معينة، تحمل المسؤولية أمام المفوض أو الموكل، وأن يجيب بوضوح، على كيفية التصرف واستخدام الموارد والصلاحيات، التي وضعت تحت تصرفه، في ما يتعلق بالواجب الموكل إليه[3].

أما البنك الدولي، فيُعرف المساءلة، بأنها: "واجب على عاتق أصحاب السلطة والنفوذ بالخضوع للمساءلة أو تحمل المسؤولية عن أعمالهم، ويقصد بأصحاب السلطة والنفوذ ذوو السلطات السياسية أو المالية أو الأشكال الأخرى للنفوذ، بما في ذلك المسؤولون في الحكومة والشركات الخاصة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني"[4].

---

(1)–Bovens et al., op., cit., p 6.

(2)–Mark Bovens, "Analysing and assessing accountability: a conceptual framework", **European Governance Papers 2006** (EUROGOV) No. C–06–07, p 9.
http://www.mzes.uni–mannheim.de/projekte/typo3/site/fileadmin/wp/pdf/egp–connex–C–06–01.pdf , The last access date: 10/1/2024.

(3)– Raphael Zumofen, **Public accountability: a summary analysis**. 2016. Hal 03623871, p 3 . https://hal.science/hal–03623871/document , The last access date: 25/9/2023.

4()– البنك الدولي، **الدليل المرجعي للمساءلة الاجتماعية – الفصل الثاني: ماذا تعني المساءلة الاجتماعية للبنك الدولي؟** (واشنطن DC، 2005م)، ص 6. متوفر على الرابط:
http://siteresources.worldbank.org/MENAEXT/Resources/Social_Accountability_World_Bank_Arabic.pdf , The last access date: 10/12/2023.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعلى الرغم من أهمية تلك التعريفات للمساءلة العامة، إلا أنها من منظور نقدي، يغلب عليها وجهة النظر العمومية للمساءلة، بتركيزها على المبادئ أو الخصائص العامة للمساءلة، ولا تستلهم بقية الخصائص الأخرى، المميزة للمساءلة العامة في سياق الإدارة العامة.

وفي ضوء ذلك، يمكن تطوير تعريف للمساءلة في سياق الإدارة العامة، ليكون أكثر تحديدًا وتوجيهًا، بالقول: إنها تشير إلى التزام المؤسسات والمسؤولين الحكوميين، التزامًا قانونيًا ومؤسسيًا، بتقديم تقارير أداء دورية ومختلفة، يوضحون فيها – بالشرح والتبرير المفصل – للجهات والأجهزة المستقلة المعنية بالرقابة والمساءلة، كيفية التصرف واستخدام الموارد والصلاحيات، في ما يتعلق بالواجبات الموكلة لهم. ويحق لتلك الجهات والأجهزة إبداء الرأي في تلك التقارير، وعقد جلسات استماع واستجواب علنية عند الضرورة، مع الأطراف محل المساءلة، مع إتاحة الفرصة المناسبة لهم؛ للتوضيح والدفاع عن أنفسهم. وفي ضوء ذلك يم إصدار الأحكام المناسبة والقابلة للنفاذ بحق تلك الأطراف، وبحيادية، سواء كانت سلبية (عقوبات) أو إيجابية (حوافز معنوية أو مادية)، وإعلانها للعامة.

ب–خصائص المساءلة العامة:

في ضوء التعريف المتوصل إليه للمساءلة العامة في سياق الإدارة العامة، ووجهة نظر بعض الكُتاب، يمكن استلهام ست خصائص رئيسة، ينبغي أن تتميز بها المساءلة العامة عن غيرها من المساءلات الأخرى، هي[1]:

1–الإلزام القانوني والمؤسسي: بمعنى، أن المؤسسات والمسؤولين الحكوميين، هم ملزمون ومجبرون وليسوا مخيرين، بإبلاغ منتديات أو مؤسسات المساءلة عن أدائهم وسلوكهم المهني، من خلال تقديم أنواع مختلفةً من البيانات والمعلومات (تقارير)، عن أداء المهام الموكلة إليه (الإجراءات والنتائج)، وتقديم تفسيرات أو تبريرات في حالة القصور أو الفشل؛

2– الانفتاح أو الشفافية: بمعنى أن تقارير الأداء للمؤسسات والمسؤولين العموميين، لا تقدم بشكل سري خلف الأبواب المغلقة، بل هي من حيث المبدأ مفتوحة للجمهور العام؛

3–استقلالية منتديات المساءلة وقوة نفوذها: وهذه الخاصية، تشير إلى أهمية أن تكون منتديات المساءلة العامة، تتمتع باستقلالية تامة عن بقية أجهزة ومؤسسات الدولة الأخرى. وتمتلك سلطة قوة ونفوذ كافية للقيام بالمهام والوجبات المناطة بها؛

4–سلامة الإجراءات وموضوعية الأحكام وعلنيتها: مع التأكيد على حق منتديات المساءلة، في إبداء الرأي والتشكيك في مدى كفاية البيانات والمعلومات المقدمة وشرعية السلوك، وكذلك استجواب

1()– يُقارن بما ورد، لدى كلٍ من:

Bovens, op., cit., p 10, and Bovens et al., op., cit., p 7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ممثلي المؤسسات العامة محل المساءلة عند الضرورة. إلا أنه في الوقت ذاته، يجب على منتديات المساءلة، أن تتيح الفرصة الكافية للممثلين أو المسؤولين، للتعبير عن وجهة نظرهم، والدفاع عن أنفسهم ومؤسساتهم. وفي ضوء ذلك يحق لمنتديات المساءلة، إصدار الأحكام القابلة للنفاذ بحق تلك الأطراف، وبحيادية وموضوعية، دون مبالغة أو تهاون، سواء كانت سلبية (عقوبات) أو إيجابية (حوافز معنوية أو مادية)، وإعلانها للعامة.

5-سرعة إنفاذ الأحكام دون تمييز وإعلانها: وهذه الخاصية، تتضمن أبرز خاصية للمساءلة العامة، وهي سرعة تنفيذ الأحكام المتوصل إليها، من قبل منتديات المساءلة، دون تهاون أو تمييز، وإعلانها للعامة. ومن دون ذلك، لا معنى للمساءلة إطلاقًا.

6- المساءلة العامة تتعلق بالقضايا ذات الاهتمام العام: مثل، إنفاق الأموال العامة، أو ممارسة السلطة العامة، أو أداء المؤسسات العامة. ولا يقتصر الأمر بالضرورة على المؤسسات العامة، بل يمكن أن يمتد ليشمل أيضًا المؤسسات الخاصة، التي تمارس الامتيازات العامة، أو تتلقى التمويل العام. باختصار، المساءلة العامة، هي المساءلة المرتبطة بالمجال العام.

ج-أنواع المساءلة العامة:

تأتي المساءلة العامة في أشكالٍ عديدةٍ؛ فالمؤسسات الحكومية والموظفون العموميون، لا سيما في الدول الديمقراطية، يُواجِهون في عالمنا الحديث، والذي يزداد ترابطًا وتعقيدًا، أشكالًا متعددةً من ضغوط المساءلة، وأمام العديد من الهيئات والأجهزة الإشرافية والرقابية، وبطرق مختلفة. وبهذا الصدد يقوم بعض الكتاب والباحثين – بالاستناد إلى معايير مختلفة – بتصنيف المساءلة العامة، إلى أنواع متعددة من المساءلات: سياسية، وإدارية، وقانونية، ومهنية، ومجتمعية، وأخلاقية، ...الخ[1].

وعلى الرغم من أهمية تلك الجهود، بَيْدَ أنها- في اعتقادنا- تفتقر للتصنيف المنهجي، عند تناولها لهذا الطيف العريض من المساءلات؛ والذي هو في واقع الأمر ينتظم في إطار الإدارة العامة، وفقًا لمسارين رئيسين: الأول داخلي أو أفقي، والذي يمكن وصفه "بالمساءلة الداخلية" أو "الحكومية"؛ والثاني خارجي أو رأسي، والذي يُعرف بـ"لمساءلة الخارجية" أو "المساءلة الاجتماعية"[2]. وكلُّ مسارٍ منهما يحتضن بداخلهِ عددًا من تلك المساءلات، وذلك على النحو التالي:

1-المساءلة الحكومية:

المساءلة الحكومية، هي تلك المساءلة التي تُفرَض على الحكومة، من داخل الإطار المؤسسي للدولة. ففي الدولة الحديثة، هناك وظيفتان للحكومة: الأولى سياسية، تتعلق برسم الأهداف العامة للدولة (الغاية)، ومراقبة تنفيذها وتحقيقها بالكفاءة المطلوبة. وتنهض بهذه الوظيفة الحكومة (مجلس الوزراء). أما

(1)- For more details in this side, see Bovens et al., op., cit., pp 10 – 12.

2()- ستقتصر الإشارة فيما بعد للمساءلة الداخلية بـ"المساءلة الحكومية"، والمساءلة الخارجية بـ"المساءلة الاجتماعية".

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الوظيفة الثانية للحكومة فهي وظيفة إدارية تنفيذية، تتجسد بتنفيذ تلك الأهداف وتطبيقها، من خلال اختيار الوسائل المناسبة. ويقوم بهذه المهمة الموظفون بداخل الجهاز الإداري التنفيذي (الوزارات والمؤسسات المختلفة)، كلٌّ في ما يخصه. وبالتالي تُعد الحكومة (مجلس الوزراء) – وهي تقوم بوظيفتها الأولى (السياسية)– جهازَ حُكم، وتخضع للمساءلة السياسية من قِبل البرلمان والمراجع القضائية. أما الجهاز الإداري، فلا يُعد جهاز حُكم، بل هو جهاز تنفيذيٌّ، ويخضع لمساءلة الحكومة (مساءلة إدارية هرمية)، على نتائج اختيار وسائل العمل[1].

وبناءً على ذلك، يمكن القول: بأن المساءلة الحكومية في سياق الإدارة العامة، هي نوعان رئيسان: مساءلة سياسية، وأخرى إدارية، مع نوعٍ من التحفظ، بسبب التداخل وصعوبة الفصل في بعض الحالات، بين ما هو سياسي وما هو إداري عند التطبيق، وذلك كما يلي:

***–المساءلة السياسية:**

تشير المساءلة السياسية، في سياق المسار العام للمساءلة الحكومية، إلى مدى استجابة السياسات وبرامج العمل الحكومية لتفضيلات الناخبين. وهي مساءلة متاحة في المقام الأول، للسلطة الممنوحة للهيئات البرلمانية في الأنظمة الديمقراطية، في مراقبة أداء الحكومة (مجلس الوزراء)، ومساءلتها بكاملها أو بعض أعضائها؛ بوصف تلك الهيئات ممثلاً للشعب الذي انتخبها؛ لتنوب عنه في هذه المهمة. وتُعد هذه المساءلة من أقوى المساءلات؛ كونها تؤدي ـ أحيانًا ـ إلى حجب الثقة عن الحكومة، وعدم تمكينها من مباشرة عملها ابتداءً، أو سحب الثقة منها بعد منحها لها ومباشرة عملها[2]. وعادة ما يُجرى التحقيق، استجابةً لادعاءِ سوءِ سلوكٍ أو فسادٍ، وبهذا الصدد تختلف السلطات والإجراءات والعقوبات من دولة إلى أخرى.

****–المساءلة الإدارية:**

أما المساءلة الإدارية، فتشير إلى مجموعة من الأنظمة واللوائح، المنظمة للعملية الإدارية بداخل المؤسسة، وهيكلية الصلاحيات والمسؤوليات المخولة للمسؤولين والإداريين: رؤساء ومرؤوسين. ويتضمن ذلك تطبيقَ نظام مساءلة، يستند إلى علاقةٍ منظمةٍ ومشروعة بين المدير والمرؤوسين، في إطار تدرجٍ

(1)– Stephen okwen Agwet," public accountability concept" (**Pachodo.org**: 15 November 2010. https://pachodo.org/latest-news-articles/pachodo-arabic-articles/1819-public-accountability-counep , The last access date: 24/12/2023.

2()– يُقارن بما ورد لدى: إفتكار مهيوب المخلافي، "المساءلة كأحد معايير الحكم الرشيد " ورقة عمل مقدمة إلى حلقات النقاش المنعقدة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية بعنوان "رفع قدرات المعهد الوطني في مجال الحكم الرشيد" بدعم من برنامج الحكم الرشيدGIZ (صنعاء: المعهد الوطني للعلوم الادارية من 5/11–12/8 2016م)، ص 15.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هرمي ونظامٍ إداري محددٍ بدقة[1]. كما تشير المساءلة الإدارية أيضًا، إلى مجموعة من الآليات أو الأطر المؤسسية الرقابية الحكومية المستقلة، التي يمكن لها أن تجري مساءلات، وتحقيقات مع الموظفين الحكوميين، للتأكد من مدى قانونية تصرفاتهم[2]. مثل: هيئات مكافحة الفساد، مكاتب المحققين في الشكاوى ضد موظفي الدولة (أمناء المظالم)، ولجان أو وزارات حقوق الإنسان، والمؤسسات القضائية.

2-المساءلة الاجتماعية:

نتيجة لضعف ثقة المواطنين بأداء الحكومات وأجهزتها الرقابية؛ برز في الآونة الأخيرة تحرك في الدول الديمقراطية، لا سيما الغربية منها، نحو علاقة مساءلة أكثر مباشرة وصراحة، بين المؤسسات العامة من جهة، وبين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى. أخذ هذا التحرك يُعرف بـ "المساءلة الاجتماعية"[3]. فما هي المساءلة الاجتماعية؟

***-تعريف المساءلة الاجتماعية:**

المساءلة الاجتماعية (Social Accountability) من حيث التعريف، هي مثلها مثل المساءلة العامة؛ بمعنى أنها تفتقر لتعريف محدد متفق عليه لدى الباحثين، وإنما هناك تعريفات متباينة، بتباين وجهات نظر الكُتاب والمؤسسات المعنية واهتماماتهم المختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

تشير المساءلة الاجتماعية، إلى نهج نحو بناء مساءلة يعتمد على المشاركة المدنية، أي مشاركة مختلف المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، بشكل مباشر وغير مباشر، في طلب المساءلة من الحكومة[4].

1()- كيرنا وانج، "كيف تدرك مفهوم مساءلة الحكومة،" (مدونات البنك الدولي، 2015/1/12)، متوفر على الرابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/governance/how-make-sense-government-accountability , The last access date: 12/11/2023.

(2)- Enrique Peruzzotti and Catalina Smulovitz, "Social Accountability: An introductio", University of Pittsburgh, Press,2006, p 5.
https://upittpress.org/wpcontent/uploads/2019/01/9780822958963exr.pdf , The last access date: 25/10/2023.

(3)- Mark Bovens, "Two Concepts of Accountability: Accountability as a Virtue and as a Mechanism', **West European Politics**, Vol. 33, No. 5, September 2010, p 953.
https://dspace.library.uu.nl/bitstream/handle/1874/204069/925518538.pdf?sequence=1 , The last access date: 14/1/2024.

(4)- Carmen Malena, with Reiner Forster Janmejay Singh, "Social Accountability: An Introduction to the Concept and Emerging Practice", (World Bank: Social Development Papers, Paper No. 76 December 2004), p 3.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وكاتب آخر، يُعرفها بأنها: أسلوب للإدارة العامة، يشترك فيها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني، في صنع القرارات العامة وإخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها، ولاسيما في ما يتعلق بإدارة الموارد العامة[1].

أما البنك الدولي، فيُعرف المساءلة الاجتماعية، بأنها: أسلوب للإدارة العامة، يتم بموجبها إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى غير الحكومية، في صنع السياسات والبرامج الحكومة الخدمية، وتوضيح احتياجاتهم، وكذلك المشاركة في تقديم الخدمات، ومراقبة أداء الحكومة وتقييمه، ومساءلة الأطراف والجهات الحكومية عن قراراتها وسياساتها، لا سيما في ما يتعلق باستخدام الموارد العامة وإدارتها. وذلك بهدف ضمان كفاءة الأداء الحكومي واستجابته لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم الحياتية المشروعة[2].

وفي سياقٍ متصل، يُعرِّف الائتلاف الفلسطيني من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، المساءلة الاجتماعية، أنها: الممارسة التي تعمل على بناء نهج، يعتمد على المراقبة والمساءلة والمشاركة المدنية، بهدف تمكين المواطن العادي ومنظمات المجتمع المدني، من المشاركة الفاعلة في الرقابة على السلطة، لضمان فاعلية وكفاءة تقديم الخدمات، والاستغلال الأفضل للموارد[3].

وعلى الرغم من أهمية تلك التعريفات للمساءلة الاجتماعية، إلا أنها على ما يبدو تثير نوعًا من اللبس أو سوء الفهم؛ كونها توحي بشكل أو بآخر، أننا أمام نوع معين بحد ذاته من المساءلة، يختلف أو يوازي أو يحل محل المساءلة العامة، ولا يميز بين المساءلتين، وهذا غير دقيق.

فالمساءلة الاجتماعية، هي من حيث المبدأ والاهتمام، هي مساءلة تندرج في إطار المساءلة العامة لكن غير الرسمية؛ كون منتدى أو آليات المساءلة الاجتماعية، تتكون من المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة. والتي تمارس مبدأ المساءلة العامة مع المؤسسات والأطراف الحكومية، عبر أدوات عمل مختلفة لخلق رأي عام ضاغط على المؤسسات والأطراف الحكومية، للاستجابة أو التنديد بقضايا محددة وبطريقة منظمة، في سبيل تعزيز وتفعيل آليات المساءلة الرسمية. وذلك بوصف المجتمع المدني – وفقًا للنظرية الديمقراطية – هو صاحب السلطة الحقيقي، والحكومة هي الوكيل المفوض بممارسة هذه السلطة، وتخضع لرقابته.

---

(1)- حسين عبد المطلب الأسرج، تطبيق المساءلة الاجتماعية والتنمية فى العالم العربي، 2012-04-22، متوفر على الرابط: https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/ttbyq-almsalte-alajtmayte-waltnmyte-fy-alalm-alrby , The last access date: 21/10/2023.

(2)- البنك الدولي، **مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة** (واشنطن DC، نوفمبر 2011)، ص 13.

3()- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، **الدليل التدريبي في المساءلة الاجتماعية**، (فلسطين: رام الله ، 2015م)، ص 12 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فالسؤال المركزي الذي يعالجه مفهوم المساءلة الاجتماعية – بحسب رأي وجيه لأحد الكُتاب – هو على وجه التحديد: كيف يمكن تقليص وتنظيم الفجوة بين الممثلين السياسيين والمواطنين، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التمايز بين سلطة السياسيين والمواطنين، التي تميز علاقات التمثيل[1]؟

وفي ضوء ما تقدم من تعريفات للمساءلة الاجتماعية والملاحظات المأخوذة عنها، يمكن تعريف المساءلة الاجتماعية، على نحو يتجاوز ذلك اللبس، ويضع الأمور في نصابها الصحيح، من خلال القول: إن المساءلة الاجتماعية، تشير إلى نهج اجتماعي غير رسمي، يقوم على المشاركة بالرأي بمختلف الوسائل السلمية، يشترك فيه المواطنون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في صنع السياسات العامة، وكذلك مراقبة الأداء التنفيذي للمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، ومساءلتهم لتقديم التوضيحات اللازمة، عن كيفية القيام بواجباتهم والاستغلال الأمثل للموارد؛ وذلك لضمان فاعلية الأداء وكفاءة تقديم الخدمات. وعند الضرورة يتم التواصل مع آليات المساءلة العامة الرسمية، والضغط عليها للقيام بواجباتها في مساءلة ومحاسبة، من يثبت في حقهم حالة من حالات: الفشل، أو الفساد والاستغلال السيئ للسلطة.

ونعتقد بأن هذا التعريف، يتميز عن التعريفات السابقة، وغيرها من التعريفات الأخرى؛ بكونه يؤكد أن المساءلة الاجتماعية، هي نوع من أنواع المساءلة العامة غير الرسمية، القائمة على المشاركة الاجتماعية بالرأي. وهي مساءلة تعزز وتكمل، ومن منظور أوسع، من المساءلة العامة الرسمية، لكنها لا تستغني عنها أو تحل محلها.

ثانيًا–المساءلة الحكومية والمساءلة الاجتماعية: الآليات ولأدوات والعلاقة والأهمية

بعض الكتاب والباحثين، يخلطون عادة بين آليات وأدوات المساءلة، وتجنبًا لذلك، يُقصد بآليات المساءلة، الأطر المؤسسية القانونية والأهلية المعنية بالمساءلة. أما الأدوات، فتشير إلى الوسائل والإجراءات المتبعة، من قبل تلك الأطر، للقيام بعملية المساءلة والتعبير عنها. وبهذا الصدد، يعتمد نجاح كلٍّ من المساءلة الحكومية والمساءلة الاجتماعية، في القيام بدورهما في إجراء المساءلة الفاعلة، على قدرتهما على تطوير عددٍ من آليات وأدوات العمل المناسبة، لإجراء عمليات المساءلة. وفي ما يلي عرضًا –غير حصري – لأبرز آليات وأدوات المساءلة، لكلٍّ من المساءلة الحكومية والمساءلة الاجتماعية:

أ–آليات وأدوات المساءلة الحكومية:

تنصرف آليات وأدوات المساءلة الحكومية، إلى أشكال مختلفة من الضوابط والتوازنات السياسية والإدارية الرسمية، القائمة بين سلطات الدولة ومؤسساتها المختلفة. فقد سبق الإيضاح بأن المساءلة الحكومية، تُصنف إلى نوعين من المساءلات: مساءلة سياسية، وأخرى إدارية.

(1)– Enrique Peruzzotti and Catalina Smulovitz op., cit., p 5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فالمساءلة السياسية من حيث الآليات، تُشير تحديدًا إلى: القيود الدستورية، والفصل بين السلطات، وسلطات المجالس البرلمانية والمحلية المنتخبة، في إخضاع السلطة التنفيذية (الحكومة)، للمساءلة السياسية، سواء من حيث برنامجها، أو من حيث أدائها التنفيذي للسياسة العامة المقرة[1]. وعادةً ما تمارس تلك المساءلة، من خلال الأدوات التالية: إقرار برنامج عمل الحكومة من عدمه، وإقرار الموازنة العامة، وجلسات الاستماع والاستجواب، ولجان تقصي الحقائق، ... إلخ. وكلما كانت البرلمانات والمجالس المحلية المنتخبة أقوى؛ كانت أكثر قدرة على العمل كصوت للمواطنين، وجعل الحكومة أكثر استجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم.

أما المساءلة الإدارية، فتتضمن طائفة من الآليات الإدارية والمالية والقانونية، منها[2]:

- المساءلة التنفيذية للموظفين الحكوميين من قبل رؤسائهم، في ضوء اللوائح المنظمة للعملية الإدارية، والتقارير الهرمية، ومدونات قواعد السلوك الخاصة بالخدمة العامة، بداخل المؤسسات الحكومية؛
- أجهزة الرقابة الداخلية؛
- الأنظمة الرسمية الداخلية المتعلقة بالشفافية والمراجعة والمحاسبة المالية؛
- السلطة القضائية؛
- مكاتب المحققين في الشكاوى ضد موظفي الدولة (أمناء المظالم)؛
- أجهزة الرقابة العامة المستقلة؛
- هيئات مكافحة الفساد؛
- وزارات أو لجان حقوق الإنسان.

ب-آليات وأدوات المساءلة الاجتماعية:

المساءلة الاجتماعية، تعني "صوت المواطن". و"الصوت" هنا، يقتضي منح المواطنين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، الحق والفضاء والحرية، في مراقبة الأداء التنفيذي للمؤسسات الخدمية الحكومية، والتعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم، وتقديم وجهات نظر معارضة[3].

---

(1)- Carmen Malena, with Reiner Forster Janmejay Singh, op., cit., p 3.

(2)- UNDP, **Social Accountability in a Changing Region – Actors and Mechanisms: Chapter 1: Social Accountability**, p 11.
https://www.shareweb.ch/site/DDLGN/Documents/Social_accountability_changing_region_Report_English_Gov_Week_Cairo_March_14.pdf , The Last Access Date: 25/9/2023

(3)- حسن حداد، "الحكم الرشيد والديمقراطيات الحديثة: آليات المساءلة والمحاسبة" (الجزائر: موقع العمق المغربي، 26 أبريل 2019). https://al3omk.com/412762.html ، تاريخ أخر وصول: 2023/11/13

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في البلدان الديمقراطية، تُعد الانتخابات الدورية الآلية التقليدية الرئيسة والمباشرة، لدى المواطنين، لمساءلة ممثليهم عبر التصويت، سواءً لإعادة انتخابهم أو عدم انتخابهم مجددًا. بيد أنه من الناحية العملية، أثبتت التجارب أنه حتى الانتخابات الحرة والنزيهة، هي غير كافية لضمان الاستجابة الحكومية الفاعلة لاحتياجات المواطنين، والتزامها بمبادئ الحوكمة الرشيدة، مثل: سيادة القانون، والشفافية، بل وضعفها كأداة لمساءلة الحكومة. فضلاً عن ذلك، لا يمتلك الناخبون أية طريقة مباشرة، لتقديم النواب المنتخبين للمساءلة خلال المدة القانونية، التي تم انتخابهم لتوليها، بل إن بعض الموظفين الحكوميين والبرلمانيين، يمكن تعيينهم وليس انتخابهم[1]. كما أن الانقسامات السياسية المحتملة، داخل كتل الأغلبية البرلمانية، قد تؤدي إلى إضعاف البرلمانات، وجعلها أقل قدرة على مراقبة العمل الحكومي[2].

يُضاف إلى ذلك، تُعد الانتخابات آلية مُزمَّنة وفظة للغاية؛ كونها تشكل محطة لمحاسبة جميع السياسات والجهات الحكومة الفاعلة، ولا تتيح للمواطنين الفرصة للتعبير عن تفضيلاتهم بشأن قضايا محددة، والمساهمة بطريقة هادفة في صنع القرار، أو مساءلة الجهات العامة عن قرارات وسلوكيات معينة[3].

وعلى إثر كل ذلك، أخذت المساءلةُ الاجتماعية في التطور، لتشير إلى طائفةٍ عريضةٍ من الأدوات أو الممارسات غير الرسمية، التي يمكن للمواطنين استخدامها، للتغلب على جوانب الضعف والقصور، المرتبطة بعملية التصويت والانتخابات المُزمَّنة، والتمكن من مساءلة المسؤولين الحكوميين، بطريقة غير مباشرة وبصورة مستمرة، لضمان سيادة القانون، والتنديد بالمخالفات وحالات الفساد. ومن بين هذه الأدوات: التظاهرات السلمية العامة، والاحتجاجات وحملات المناصرة، والصحافة الاستقصائية، والدعاوى القانونية لحماية الصالح العام[4].

وفي السنوات الأخيرة، تم التوسع في استخدام أدوات جديدة من ممارسة المساءلة الاجتماعية غير المباشرة، أبرزها: الحوار المباشر والتفاوض مع المسؤولين الحكوميين، من خلال المشاركة بالرأي في صنع السياسيات العامة، والمشاركة في مراحل دورة الميزانية، ووضع الخطط والسياسات؛ وتحليل الميزانيات العامة، وتتبع مسار الإنفاق، ومراقبة المواطنيّن للخدمات العامة وتقييمها[5].

وعند الضرورة، يمكن لمجموعات المواطنين اللجوء إلى الآليات الرسمية، لفرض العقوبات أو الإنفاذ لإحداث التغيير، من خلال تقديم الأدلة إلى هيئات مكافحة الفساد، أو اللجوء إلى أمين المظالم، أو

1()- كيرنا وانج، مصدر سابق.

2()- حسن حداد، مصدر سابق.

(3)- Enrique Peruzzotti and Catalina Smulovitz, op., cit., p 11.

(4)- البنك الدولي، **الدليل المرجعي للمساءلة الاجتماعية – الفصل الثاني: ماذا تعني المساءلة الاجتماعية للبنك الدولي؟**، مصدر سابق، ص ص 5 – 6.

(5)- Carmen Malena, with Reiner Forster Janmejay Singh, op., cit., p 3.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رفع دعوى أمام الهيئات القضائية. ومع ذلك، في كثير من الأحيان، تكون هذه الآليات الرسمية، غائبة أو غير فعالة أو غير كافية، لإحداث تغيير حقيقي. في مثل هذه الحالات، من الممكن أن تهدف المساءلة الاجتماعية، إلى الكشف عن أوجه القصور والخلل والضغط من أجل إصلاحها أو تحسينها[1].

الإطار التالي رقم (1)، يوضح بشكل موجز ومبسط، ما تقدم في هذه الجزئية من البحث: المسارات العامة للمساءة؛ وأنوع المساءلة وفقًا لكل مسار؛ والآليات والأدوات المرتبطة بكل نوع من أنواع المساءلات المتطرق إليها، وبحسب كل مسار على حدة.

الإطار رقم (1) يوضح المسارات العامة للمساءة؛ وأنوع المساءلة وفقًا لكل مسار؛ والآليات والأدوات المرتبطة بكل نوع من أنواع المساءلات، وبحسب كل مسار على حدة.

المسارات العامة للمساءلة العامة	أنواع المساءلة وفقاً لكل مسار	الآليات	الأدوات
المسار الداخلي الحكومي للمساءلة	1) المساءلة السياسية	القيود الدستورية.	ضوابط وقواعد دستورية.
		الفصل بين السلطات والتوازن بينها.	ضوابط وقواعد دستورية.
		المساءلة البرلمانية للحكومة.	• جلسات الاستماع والاستجواب في. • المجالس النيابية ولجانها المتخصصة. • الجلسات المشتركة للمجالس النيابية. • لجان تقصي الحقائق.
	2) المساءلة الإدارية	• المساءلة التنفيذية للموظفين، في ضوء اللوائح المنظمة للعملية الإدارية بداخل المؤسسة، وقواعد السلوك	• مساءلة المسؤولين للموظفين في إطار نطاقهم الإشرافي وهياكل الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لهم.

)1(- ibid., p 4.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

		وأخلاقيات المهنة وضغوط الزملاء. • أجهزة الرقابة الداخلية.	• القيام بعمليات التفتيش والمراجعة وإعداد التقارير الدورية. • القيام بعملية التفتيش والمراجعة وإعداد التقارير الدورية.
		• اجهزة الرقابة العامة المستقلة. • هيئات مكافحة الفساد. • الأجهزة القضائية الادارية المستقلة.	• تلقي الشكاوى والبت فيها.
المسار الخارجي للمساءلة	المساءلة الاجتماعية	• مساءلة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، للمسؤولين المنتخبين والمعينين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية.	• الانتخابات البرلمانية والمحلية. • التظاهرات العامة والاحتجاجات السلمية. • حملات المناصرة. • الحوار المباشر والتفاوض مع المسؤولين، من خلال المشاركة بالرأي في صنع السياسات. • المشاركة في مراحل دورة الميزانية العامة وتتبع مسارات الإنفاق. • مراقبة الخدمات العامة وتقييمها. • تقديم الدعاوى القانونية لحماية الصالح العام.
		• مساءلة الصحافة ووسائل الإعلام	• إجراء الاستقصاءات الصحفية والإعلامية. • إجراء المقابلات مع المسؤولين. • إجراء استطلاعات للرأي العام. • النشر بكافة صوره، كون الشفافية تعزز المساءلة.

المصدر: الإطار من تصميم الباحث.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج-العلاقة بين المساءلة الحكومية والمساءلة الاجتماعية:

يمكن مناقشة العلاقة القائمة بين كلٍّ من المساءلة الحكومية، والمساءلة الاجتماعية، من جانبين: الآليات والأدوات؛ ومجالات الاهتمام. فمن حيث الآليات والأدوات في إطار المساءلة الحكومية، يتم التركيز على تحسين جانب العرض للخدمات الحكومية، بينما آليات وأدوات المساءلة الاجتماعية، تقوم على تقوية جانب الطلب في الحكم الرشيد؛ أي تعزيز صوت وقدرة المواطنين، وخصوصًا الفقراء منهم، للمطالبة بشكل مباشر بالمزيد من الشفافية والمساءلة، والاستجابة الفاعلة من قبل المسؤولين العموميين لمطالبهم[1].

واستنادًا على ذلك، يمكن القول: إن العلاقة القائمة بين كلٍّ من المساءلة الحكومية، والمساءلة الاجتماعية من حيث الآليات والأدوات، هي علاقة تكامل وتعزيز متبادل. إذ إن كل واحدة منهما تعزز من وجود الأخرى وتقويها، ولا تلغيها أو تحل محلها. فعندما يكون هناك آليات وأدوات قوية للمساءلة الاجتماعية؛ ستعمل من دون شك على كشف مكامن الضعف، في آليات وأدوات المساءلة الحكومية، لا سيما في حالات ضعف كفاءة الروابط والتوازنات الرقابية الحكومية، أو الافتقار إلى الحزم في إنفاذ القانون[2].

فعلى الرغم من أن آليات المساءلة الاجتماعية هي غير إلزامية، إلا أنها ذات فاعلية لا يمكن تجاهلها؛ فهي من جهة تفرض على الجهات والمسؤولين الحكوميين- في حالة إساءة استخدام السلطة - تكاليف إثارة السمعة السيئة وعواقبها الوخيمة المحتملة، على مستقبلهم الوظيفي ومكانتهم الاجتماعية، ومن جهة أخرى، هي ضرورية لتفعيل وتنشيط الآليات الرسمية الإلزامية في حالة تخاذلها؛ كونها "تدق ناقوس الخطر"، وتشكل أداة ضغط على تلك الآليات الرسمية للقيام بواجباتها[3]. ومن هنا تكمن أهمية المساءلة الاجتماعية وقوتها، في سد هذه الفجوة التي ينفذ منها وباء الفساد وينمو ويترعرع بمختلف صوره وأشكاله، لا سيما في البلدان النامية، ومنها الدول العربية؛ كون هذه البلدان، تعاني من استشراء الفساد، وضعف الأجهزة العامة المعنية بالرقابة والمساءلة، فضلًا عن تدني كفاءة أجهزة القضاء.

ذلك، كان في ما يخص العلاقة بين المساءلة الحكومية والمساءلة الاجتماعية، من حيث الآليات والأدوات، أما في ما يخص مجالات الاهتمام ومستويات التركيز لمبدأ المساءلة، فتختلف المساءلة الاجتماعية عن المساءلة الحكومية. حيث ينصب اهتمام المساءلة الحكومية، على المساءلة التشغيلية (Operational Accountability)، أو المساءلة الوظيفية (Functional Accountability)؛ والتي تعني أن المؤسسة الحكومية، تُباشر نشاطها بنجاح، وتنفق الموارد في وجوهِ الإنفاق المحددة. أما المساءلة

(1)- Carmen Malena, with Reiner Forster Janmejay Singh, op., cit., p 2.

(2)- البنك الدولي، **الدليل المرجعي للمساءلة الاجتماعية – الفصل الثاني: ماذا تعني المساءلة الاجتماعية للبنك الدولي؟**، مصدر سابق، ص7.

(3)- Enrique Peruzzotti and Catalina Smulovitz, op., cit., p 16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاجتماعية (Social Accountability)، فتُعَنى بالمسائل الاستراتيجية؛ كونها تركز على المخرجات، وتهتم بالآثار المجتمعية للبرامج الحكومية، من خلال دراسة ثلاثة معايير أساسية، هي[1]:

القيم: وتشمل تقليل الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء في مجتمعاتها، وتقليل الفوارق الطبقية والاجتماعية، وتعزيز التعددية الثقافية، والتماسك الاجتماعي، وتعزيز المساواة.

البيئة: وتشير إلى الحفاظ على البيئة: أرضًا وحضارةً، بعيدًا عن التلوث.

المستفيدون: وهم المواطنون، من حيث تمكينهم من الاتصال والاستفادة، من موارد مجتمعاتهم بصورة أفضل. كون المساءلة الاجتماعية، ترتبط بحقل التنمية الاجتماعية، وما حدث فيه من تطوراتٍ بعد فشل التنمية الاستراتيجية، التي اعتمدت على التخطيط المركزي، وتحولت إلى إشراك الأفراد في عملية التنمية، وتحويلهم من مُتلَقِّين إلى فاعلين مشاركين.

د-أهمية المساءلة:

لعل السؤال الأبرز في بحث المساءلة الاجتماعية، والذي ينبغي أن يحظى بإجابة واضحة، هو: لماذا تعتبر المساءلة الاجتماعية مهمة في حياة المجتمعات المعاصرة؟

مع الاعتراف بالتحديات التي ينطوي عليها، تفعيل التدخلات التشاركية المجتمعية بشكل صحيح وبناء، فإنه ليس من الممكن تجاهل الأدلة الموجودة، على أن مبادرات المساءلة الاجتماعية؛ عندما يتم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب؛ يمكن أن تقدم مساهمة ذات معنى في مكافحة الفساد، وتحسين سبل عيش الناس[2].

وبهذا الصدد، يسوق أنصار التنمية، حججًا كثيرة لأهمية المساءلة عمومًا، والمساءلة الاجتماعية خصوصًا. يمكن بلورة تلك الحجج بشكل موجز، في إطار حجتين رئيستين مترابطتين: الأولى سياسية، والأخرى تنموية، وذلك كما يلي:

فمن الناحية السياسية، نجد أن مسؤوليات الحكومات تتطور وتتوسع، ويعرب المواطنون في كلٍّ من دول الشمال ودول الجنوب، عن خيبة أمل متزايدة في حكوماتهم. مستشهدين بعدم الاستجابة، واستشراء الفساد والمحسوبية، وإساءة استخدام السلطة، وضعف آليات المساءلة الحكومية، وخصوصًا في البلدان النامية؛ الأمر الذي يقلل من شرعية هذه الحكومات[3].

ومن هنا، تبرز أهمية المساءلة الاجتماعية؛ بوصفها أداة لتعزيز ممارسة الحكم الرشيد، والحد من الفساد وإساءة استغلال السلطة، إذ إن أي نظام سياسي منفتح وتشاركي، يحتوي الجميع ويخضع

(1)- stephen okwen agwet, op., cit.

(2)- Claudia Baez Camargo and Franziska Stahl, **Social Accountability: A practitioner's handbook** (USAID,2016), p 5.

(3)- Carmen Malena, with Reiner Forster Janmejay Singh, op., cit., p 5.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للمساءلة؛ من دون شك سيعزز من ثقة واطمئنان المواطنين في الدولة وشرعيتها. وبالتالي، سيعمل على تقوية عوامل التوافق الوطني، والاستقرار والتماسك الاجتماعي، والحد من عوامل الصراع[1].

أما من الناحية التنموية، فتتجسد أهمية المساءلة الاجتماعية، بقدرتها وفاعليتها على تعزيز نتائج التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والخدمات العامة، والتنمية البشرية عمومًا. وذلك من خلال ما يلي[2]:

إرساء وانتهاج سياسات تستجيب لمصالح غالبية المواطنين؛

ضمان توزيع الموارد بحسب الأولوية في الاحتياج، وكفاءة الاستجابة؛

رصد تدفق الموارد للحد من التسرب والفساد؛

مراقبة أداء الحكومة، وتعزيز الحوكمة المستجيبة؛

وعلى نحو أعم، فإن بيئة السياسات التي تتسم بالشفافية، التي تساعد المساءلة الاجتماعية على وجودها، من شأنها تعزيز الثقة بالدولة، وبالتالي زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية[3].

يُضاف إلى ذلك، أظهرت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، التي يشهدها العالم، أن الحكومات لم يعد بمقدورها منفردة، مواجهة تحديات التنمية بمختلف أبعادها، والوفاء باحتياجات السكان والمجتمعات المحلية، من الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل: التعليم، والصحة، وخدمات المياه والصرف الصحي، وغير ذلك من الخدمات الضرورية، الأمر الذي يتطلب الشراكة التنموية، بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني[4].

ثالثًا- المساءلة الاجتماعية: الأطراف الرئيسة الفاعلة وأدوارها:

هناك ثلاثة أطراف رئيسة فاعلة في تعزيز المساءلة الاجتماعية، هي: الدولة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام[5]. وبالتالي، ستجري المحاولة في هذا الجزء من البحث، لتسليط الضوء على الأدوار الرئيسة، التي يتوجب القيام بها من قبل تلك الأطراف، في سبيل إيجاد بيئة مواتية لممارسة المساءلة الاجتماعية على نحو فاعل، وذلك على النحو الآتي:

---

(1)- مركز تطوير المؤسسات الفلسطينية، **دليل المساءلة الاجتماعية** (فلسطين/ رام الله، 2015)، ص 9.

(2)- Joachim Schwarz, "An Introduction to Social Accountability: Why is it important and how can we improve it?" , https://www.civilsocietyacademy.org/post/an-introduction-to-social-accountability-why-is-it-important-and-how-can-we-improve-it , The Last Access Date: 25/9/2023.

3()- البنك الدولي، **مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة**، مصدر سابق، ص 14.

4()- منصور على البشيري، "البيئة المحلية للمساءلة الاجتماعية: ورقة سياسات" (صنعاء: مؤسسة رنين اليمن، يناير 2019"، ص .

(5)- UNDP, op., cit., p 14.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1-الدولة ودورها:

تُعد الدولة بمفهوم الحكومة، الطرف الأول والرئيس في المساءلة الاجتماعية، ويتجسد دورها بصورة رئيسة، في إيجاد بيئة ملائمة للمساءلة الاجتماعية، من خلال القيام بالإصلاحات السياسية والتشريعية والقضائية، اللازمة لتعزيز الحياة الديمقراطية، وتطبيق مبدأ المساءلة الاجتماعية على نحو فاعل. وبهذا الصدد، يمكن القول: بأن المساءلة الاجتماعية تستند، إلى ثلاث ركائز أو متطلبات أساسية، ينبغي على الحكومة العمل على توفيرها. وهذه الركائز أو المتطلبات، هي:

الشفافية: الشفافية هي عكس السرية؛ أي أنها تعني وضوح الأنظمة والقواعد والإجراءات، المنظمة لعمل المؤسسات العامة، وما يرتبط بها من غايات وأهداف. وكذلك، إتاحة المعلومات الكاملة والصحيحة، عن أداء هذه المؤسسات للجمهور، وفي الوقت المناسب[1]. وذلك لكي يتمكن الجمهور من الاطلاع على ما يجري، من وقائع وحقائق، وكشف الأخطاء والتجاوزات. والشفافية بهذا المعنى، تُعد مسألة في غاية الأهمية، لإمكانية القيام باتخاذ إجراءات المساءلة، التي لا يمكن القيام بها في غيبة المعلومات أو السرية.

وتتطلب الشفافية، وفقًا لذلك المفهوم، قيام الحكومة بالعمل على استحداث أو إصلاحات تشريعية وقانونية، تكفل للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني، حق الوصول إلى المعلومات بأفضل الطرق وأيسرها، وفي مواقيتها المناسبة. وبهذا الصدد، تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية، والتي يجب على الدول اتباعها لتحقيق مزيدٍ من الشفافية:

1- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية، بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة؛

2- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح، تحدد فيها:

- المعلومات التي يجب توفيرها.
- المواعيد التي يجب نشرها فيها.
- المسؤولية القانونية عن عدم نشرها؛

3- أن تُوفر المؤسسات الحكومية معلوماتٍ كافيةً، لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها؛

4- أن تُوفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص، لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية؛

5- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات، في متناول المواطن وأصحاب الأعمال؛

6- تُوفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي، في وقت سريعٍ وملائم؛

7- أن تُوفر البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة، بشكل مفصل ودقيق وسريع؛

(1)- صالح عبد عايد، وناظر أحمد المنديل، "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري،" **مجلة العلوم القانونية**، كلية القانون – جامعة بغداد، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام، المنعقد تحت عنوان "الاصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول" للمدة 13- 2018/11/14، ص214 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8- أن تُوفر الدراسات والبحوث، التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها، والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر؛

9- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري، وكلما دعت الحاجة، بوضع السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور[1].

المشاركة: المقصود بالمشاركة، أن يكون للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني، مشاركة فاعلة ومؤثرة في القرارات والسياسات، والموازنات والأنشطة الحكومية، التي تؤثر في حياتهم[2].

وبهذا الصدد، ينبغي على الحكومة، إصدار التشريعات والقوانين، التي تكفل للمواطنين حرية التعبير، والحق في الاجتماع وتكوين الأحزاب السياسية، والجمعيات والمنظمات الأهلية. وكذلك، توفير قنوات التواصل البناء، بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، لضمان المشاركة الفاعلة في القرارات والسياسات العامة[3].

المساءلة: وفي مجال المساءلة، يتوجب على الحكومة، القيام بإنجاز العديد من المهام والإجراءات، من بينها:

- أولًا وقبل كل شيء آخر، ينبغي على الحكومة البدء في اتخاذ موقف قوي وواضح ضد الفساد، ومكافحته بداخل المؤسسات الحكومية. وفي مقدمة ذلك إقرار شروط مناسبة ومحددة، لشغل

(1)- منتدى الرياض الاقتصادي الثاني، "نحو تنمية اقتصادية مستدامة"،2-4 ذي القعدة 1426هـ الموافق 4-6 ديسمبر 2005م"، متوفر على الموقع: http://www.riyadhef.com/files/d2/2.pdf

2()- البنك الدولي، **مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة**، مصدر سابق، ص 13.

(3)- UNDP, op., cit., p 14.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الوظائف والمناصب الحكومية، من شأنها ضمان مراعاة الشفافية، واختيار العناصر ذات الكفاءة والنزاهة والإخلاص والمساءلة الذاتية في العمل[1]؛

- تقوية آليات وأدوات المساءلة الحكومية، عن طريق بناء القدرات، وكفالة استقلالية القضاء، والأجهزة الرقابية والإشرافية العامة؛
- ضمان حق المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، للوصول إلى المعلومات بأفضل الطرق وأيسرها، وفي مواقيتها المناسبة، والمشاركة في تعزيز المساءلة العامة، من خلال تطوير وتفعيل، نظم الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية[2].

2-المجتمع المدني ودوره:

يوجد تعريفات كثيرة لمصطلح المجتمع المدني، منها ما يشير إليه بوصفه: مجموعة من تنظيمات العمل التطوعية والمستقلة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أعضائها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للنزاعات والاختلافات. وبالتالي يشمل المجتمع المدني، وفقًا لهذا المفهوم، كل الجمعيات والمنظمات والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات؛ أي كل ما هو غير حكومي، وكل ما هو غير عائلي أو وراثي[3].

والمجتمع المدني، بحسب ما تقدم من تعريف، يُعد طرفًا أساسيًا ومهمًا في المساءلة الاجتماعية، لا يقل أهمية عن الدولة، بوصفه حلقة وصل بناءة بين المواطنين والدولة. ويتجسد دوره - استنادًا إلى

1()- بهذا الصدد، توصلت دراسة حديثة تتعلق بالمساءلة عن الاستدامة في القطاع العام السويدي، إلى: أن العمل المستدام في أداء العاملين، لا يرجع فقط للحوكمة التنظيمية وآليات الرقابة والمساءلة الهرمية الرسمية المفروضة على العاملين، ولكن هو أيضًا نتاج "المساءلة الذاتية" للعاملين أنفسهم؛ بوصفها جزء من ديناميكية المساءلة عمومًا، بل هي من تقود في المقام الأول السلوك المستدام للعاملين في أداء مسؤولياتهم، ومحاسبة بعضهم البعض. إذ تشير "المساءلة الذاتية"، إلى الذاتية الأخلاقية أو البنيوية الشخصية للفرد، والتي ترتبط بالتنشئة الاجتماعية والالتزامات الجماعية المتصورة، ووجهات النظر الشخصية للفرد. وفي ضوء ذلك، شددت الدراسة على أهمية جعل آليات المساءلة الرسمية، تعمل على تحفيز المزيد من التوافق بينها وبين خبرات الفرد وأخلاقياته المهنية. كما يجب أيضًا، إيلاء اهتمام أكبر لعمليات التنشئة الاجتماعية للموظفين العموميين، وتعزيز أنظمة وضوابط الحوكمة التنظيمية؛ وذلك لضمان السلوك المستدام في الممارسة العملية.

Leanne Johnstone, David Yates and Sebastian Nylander, "Taking shape within the structural and the personal: sustainability accountability within a Swedish public sector organization", **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Issue(s) available: 64 – From Volume: 1 Issue: 1, to Volume: 15 Issue: 2, 23/ 10/ 2023, p 305 and p 307.

http://urn.kb.se/resolve?urn=urn:nbn:se:oru:diva-109365 , The last access date: 7/2/2024.

(2)- UNDP, op., cit., p 23.

(3)- سعد الدين ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: د. ن. ، 1995)، ص 7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

دور الدولة سالف الذكر – في ممارسة المساءلة الاجتماعية بصورة رئيسة، من خلال ممارسة ثلاثة أنشطة رئيسة، هي: المشاركة المباشرة وغير المباشرة – من خلال إبداء الرأي – في صنع السياسات العامة والرقابة على تنفيذها، والمناصرة أو الاحتجاج، والتثقيف والتعبئة، وذلك على النحو التالي:

المشاركة بالرأي في صنع السياسات العامة والرقابة على تنفيذها:

ينبغي على منظمات المجتمع المدني، القيام بدور نشط وفعال للمشاركة بصورة مباشرة وغير مباشرة (بالرأي)، في صنع السياسات العامة الحكومية، بهدف تعزيز أجندة العدالة الاجتماعية، بما يضمن سماع صوت المواطنين، لا سيما أصوات الفقراء والمستضعفين والشرائح الريفية منهم، وتلبية احتياجاتهم من الخدمات العامة الأساسية (المياه، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم). بالإضافة إلى القيام بعملية الرقابة على تنفيذ تلك السياسات، وإجراء المساءلة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد، ومكافحة أي بوادر للفساد والاستغلال السيئ للسلطة [1].

المناصرة والاحتجاج:

في جانب المناصرة، يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني، مساندة حقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة أو المهمشة، مثل: حقوق المرأة أو حقوق المعوقين،... إلخ. وكذلك مساندة مصالح أو منافع المجتمعات المحلية. أما في ما يخص الأنشطة الاحتجاجية، فتتجسد بالضغط على صناع القرار الحكومي، لتغيير بعض السياسات أو الإجراءات المضرة بفئات محددة من السكان، أو المضرة بالبيئة[2].

التثقيف والتعبئة:

ومن زاوية التثقيف الاجتماعي، تبدأ المساءلة الاجتماعية بالتثقيف والتوعية. ولذا، يتوجب على منظمات المجتمع المدني، أن تقوم بممارسة أنشطة توعية وتثقيف للمواطنين بحقوقهم وواجباتهم. وكذلك تنمية روح المواطنة وثقافة التسامح والحياة المدنية، وتعزيز روح التعاون البناء، لإنجاح مختلف برامج التنمية والحفاظ عليها. وبناء قدرات المواطنين، من خلال الإرشاد بطرق العمل الرسمية المتاحة، للتنديد بالأفعال والممارسات الفاسدة ومعارضتها[3].

وفي جانب التعبئة العامة، ينبغي على منظمات المجتمع المدني، العمل على تغيير اهتمامات واتجاهات الرأي العام، لوضع بعض القضايا المهمة في دائرة الاهتمام، مثل: قضايا حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا الحقوقية والوطنية. وكذلك، العمل على تغيير الاتجاهات المجتمعية، أو السلوك العام إزاء بعض الممارسات السلبية[4].

1()– حسن حداد، مصدر سابق.

2()– **المجتمع المدني في العالم العربي: التطور، الإطار القانوني، والأدوار** (USAID، 2013)، ص 86.

3() – Claudia Baez Camargo and Franziska Stahl, **Social Accountability: A practitioner's handbook** (*USAID,2016*). P 9.

(4)– **المجتمع المدني في العالم العربي: التطور، الإطار القانوني، والأدوار**، مصدر سابق، ص 86.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ولكي تتمكن منظمات المجتمع المدني، من ممارسة تلك الأدوار، وتكون طرفًا فاعلًا في مجال المساءلة الاجتماعية، ينبغي أن تكون مكتسبة الصفة القانونية من حيث التأسيس والنشاط، ومستندة إلى بنية وقدرات مؤسسية وتنظيمية محوكمة. ومن بين تلك القدرات، القدرات المعرفية للأفراد ومهاراتهم في البحث والتحليل للمعلومات والتواصل وبناء التحالفات، وكذلك القدرة على الحصول على التمويلات المناسبة لنشاطها[1].

بالإضافة إلى ذلك، يجب على منظمات المجتمع المدني، أن يكون لديها المعرفة التامة بالركائز أو المتطلبات الأساسية للمساءلة الاجتماعية (الشفافية، والمشاركة، والمساءلة)، وآلياتها وأدواتها، والقدرة على تطوير تلك الآليات والأدوات، على نحو يلائم مجالات المشاركة المستهدفة، وتعبئة الجماهير للمطالبة بالمعالجات الملائمة، ومراقبة أداء الحكومة وتقييمه. وأن تكون هي ذاتها، منظمات شفافة وخاضعة للمساءلة، أمام القطاعات التي تخدمها[2].

3-وسائل الإعلام ودورها:

وسائل الإعلام المستقلة، بمختلف أنواعها، تُعد الطرف الثالث والأخير، من الأطراف الرئيسة للمساءلة الاجتماعية، إذ تلعب مختلف وسائل الإعلام المستقلة والقوية، سواءً التقليدية منها أو الحديثة (وسائل التواصل الاجتماعي)، دورًا بالغ الأهمية وحاسمًا في تعزيز المساءلة الاجتماعية. وذلك، عن طريق تعظيم صوت المواطنين، وتيسير الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني[3].

كما يمكن لوسائل الإعلام أيضًا، أن تقوم بدور قوي في الترويج للمساءلة الاجتماعية، والقيام بعملية الرصد والمتابعة لأداء الحكومة، وممارسة الضغط على الأطراف الحكومية ومساءلتها، عن طريق نشر المعلومات وإجراء التحقيقات الصحفية والإعلامية، المرتبطة بقضايا الفساد أو عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي، أو أي شكل من أشكال الاستغلال السيئ للسلطة والنفوذ[4].

ولكي تقوم وسائل الإعلام، بذلك الدور المنوط بها، في جانب المساءلة الاجتماعية -على فرض أن الحكومة قد قامت بدورها كما سبق التوضيح - ؛ يتوجب عليها أن تمتلك بنية تحتية مناسبة، ومهارة مهنية عالية، واستقلال مالي، ومصداقية وحيادية في طرح القضايا ونشر المعلومات والأخبار.

وهكذا، يتبين أن نجاح نهج المساءلة الاجتماعية، يعتمد على مدى توافر الإرادة والقدرة لدى أطرافها الرئيسة الثلاثة: الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المختلفة، في ممارسة

1()- مؤسسة رنين اليمن، دليل المساءلة المجتمعية (صنعاء، 2018)، ص 35.

(2)- UNDP, op., cit., p 15.

3()- مركز تطوير المؤسسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص 18.

(4)- المركز العربي للبحوث والدراسات، "المفهوم والحاجة إلى التطبيق .. المساءلة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة"، 10 أكتوبر 2019 ، متوفر على الموقع:

http://www.acrseg.org/41372 تاريخ الوصول 10/21 2021

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أدوارها، وهي أدوار متكاملة يكمل بعضها البعض الآخر. صحيح أن دور الحكومة، يُعد الدور المحوري والأساسي، في تهيئة البيئة الملائمة لفاعلية هذه المعادلة الثلاثية، لكن يبقى الرهان الأكبر، على مدى قدرات بقية الأطراف الأخرى، على اغتنام هذه الفرصة وتعبئة الجماهير ولفت انتباهها، صوب المشاكل القائمة، وتفعيل مبدأ المساءلة، على نحو بناء ومسؤول. أو كما قال نيلسون مانديلا ذات يوم:"أن تكون حرًا لا يعني أن تكسر قيودك فحسب، ولكن أن تحيى على نحو يحترم حرية الآخرين ويعززها"[1].

رابعًا–تقييم نظام المساءلة: الكفاءة الداخلية والآثار الخارجية

تقييم المساءلة؛ هو تقييم مدى كفاءة نظام المساءلة، الذي تخضع له المؤسسات الحكومية والمسؤولون فيها. يمكن إجراء هذا التقييم على مستويين: الأول داخلي؛ بمعنى كفاءة الإجراءات الداخلية لنظام المساءلة؛ والثاني خارجي؛ ويشير إلى الآثار الخارجية للمساءلة؛ بمعنى الكفاءة الخارجية للمساءلة، وذلك كما يلي:

أ–التقييم الداخلي لنظام المساءلة: المعايير الداخلية للمساءلة الجيدة

المساءلة في سياق الإدارة العامة، يمكن تعريفها من ناحية إجرائية، بأنها: تشير إلى وجود علاقة بين هيئتين أو سلطتين، يخضع فيها أداء إحداهما لإشراف الأخرى. ولكي يمارس الإشراف؛ يجب توافر شرطين أساسين: الأول، هو "الإفصاح"، بمعنى التزام المسؤولين الحكوميين، بالإعلام بما يقومون به وإيضاحه؛ والثاني، هو "الإنفاذ"، والذي يُعرف بالقدرة على فرض العقوبات، على أولئك الذين ينتهكون ما كلفوا به[2].

واستنادًا إلى ما تقدم من مفهوم إجرائي للمساءلة، يقتضي التقييم الداخلي للمساءلة من الناحية العملية، توافر عدد من المعايير والمؤشرات الأساسية، التي توفر إطارًا للتحليل المعياري لإجراءات المساءلة، يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من المعايير: معايير إجرائية، ترتبط بشرط "الإفصاح"، وأخرى تنفيذية، ترتبط بشرط "الإنفاذ"، وذلك كما يلي:

1–المعايير والمؤشرات الإجرائية للمساءلة: شرط الإفصاح

لكي تكون المساءلة، أكثر موضوعيةً وفاعلية؛ يجب أن تتسم بعدد من المعايير الإجرائية، التي من شأنها مأسسة العمل الإداري، وممارسته على نحو شفاف ومهني. وذلك، لضمان ممارسة الرقابة، والحد من فرص الفساد، والكشف عنه مبكرًا في حالة ارتكابه. وبهذا الصدد، هناك مجموعة من المعايير والمؤشرات الإجرائية، لتقييم مدى التزام المؤسسات الحكومية بشرط الإفصاح أو الشفافية، يمكن إجمالها

(1)– UNDP, op., cit., p 16.

(2)–ibid., p 11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في إطار معيارين رئيسين، هما: توفير المعلومات بشكل سليم، والانفتاح على الجمهور. وكل معيار من هذين المعيارين، يتضمن عددًا من المؤشرات، وذلك كما يلي:

مؤشرات توفير المعلومات بشكل سليم:

في التحليل الموجه نحو معيار توفير المعلومات بشكل سليم، فإن الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن، هي[1]:

- هل يوجد مدونةٍ للسلوك الوظيفي الجيد، وتنمية أخلاقيات الخدمة العامة، في إدارة الممتلكات العامة، وتقديم الخدمات المرتبطة، بها بكل أمانة وإخلاص، خدمةً للمصلحة العامة؟
- مدى وضوح قواعد وضوابط النظام وعواقب المخالفات، وإدراك مقدمي الخدمات (أفرادًا ومؤسسات)، تلك القواعد والعواقب؟
- هل تقوم مختلف الأقسام والإدارات بداخل المؤسسات الحكومية، برفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها، إلى جهات الاختصاص المسؤولة عنها بداخل المؤسسة. وبهذا الصدد، هناك مجموعة من المؤشرات الفرعية، أو الأسئلة التوجيهية، التي تتعلق بفحص مدى التقيد بهذا الالتزام، من بينها:
- هل تتوفر منهجية واضحة، لإعداد تلك التقارير؟
- ما أنواع التقارير التي يتم إعدادها؟
- لمن ترفع تلك التقارير، وما هي آليات تدقيقها؟
- ما هي الإجراءات والخطوات التي تتخذها، جهات الاختصاص بالتقارير المرفوعة لها؟

مؤشرات الانفتاح على الجمهور:

الانفتاح على الجمهور، هو المعيار الثاني المرتبط بشرط الإفصاح، ويرتبط به المؤشرات أو الأسئلة التوجيهية التالية[2]:

- هل توجد قوانين وأنظمة محددة ومعتمدة، لضمان حق المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، في الوصول والاطلاع على المعلومات، المتعلقة بعمل المؤسسات العامة، والخدمات التي تقدمها؟ وهل تلك القوانين هي فعالة؟
- هل هناك استعداد لدى المسؤولين؛ للاستماع لملاحظات وتساؤلات المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، عن أداء مؤسساتهم؟ وهل يتم التجاوب معها؟
- هل يقوم المسؤولون بداخل المؤسسات الحكومية، بعقد مؤتمرات صحفية دورية، للإجابة على استفسارات وسائل الإعلام وأصحاب المصلحة؟

(1)- أحمد ابو دية، "ورقة حول المساءلة ومؤشراتها،" (القدس: رام الله، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة "أمان"، 2016).

(2)- المصدر السابق نفسه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- هل بإمكان وسائل الإعلام، إجراء التحقيقات الإعلامية، عن التجاوزات وقضايا الفساد في المؤسسات العامة، دون خوف من الملاحقة والعقاب؟
- وجود تعليمات لتشجيع المبلغين، للتبليغ عن أية شبهات تتعلق بملفات فساد، مع ضمان الحماية الكافية للمبلغين والشهود؟
- هل يوجد نظام وإجراءات، واضحة لشكاوى الجمهور في المؤسسة؟
- هل هناك وحدة شكاوى فاعلة في المؤسسة ؟
- ما هي آليات التعامل مع الشكاوى والاعتراضات، المقدمة من قبل الجمهور، ومدى جديتها ؟
- هل يتم رفع تقارير دورية، عن الشكاوى للجهات الرقابية؟
- هل يجري التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، في متابعة الشكاوى من قبل المؤسسة؟

2-المعايير والمؤشرات التنفيذية للمساءلة: شرط الإنفاذ

أما من حيث المعايير التنفيذية للمساءلة العامة، المرتبطة بالشرط الثاني للمساءلة (الإنفاذ)، بمعنى وجود آليات المساءلة، وقدرتها على تطبيق الجزاءات المستحقة بحق المخالفين، فلعل من أبرز المعايير والمؤشرات في هذا الجانب، ما يلي[1]:

- هل توجد جهة مختصة بالرقابة والتدقيق، ضمن هيكلية المؤسسة؟
- هل يقوم المسؤولون بداخل المؤسسة، بمتابعة وفحص الفجوات والتجاوزات، التي تشير لها التقارير المرفوعة إليهم؟
- هل تقوم السلطات المختصة بداخل المؤسسة الحكومية، بإجراء عمليات مساءلة ومحاسبة، على التجاوزات التي تتضمنها التقارير المرفوعة؟
- هل تخضع المؤسسة، لرقابة مؤسسات الرقابة العامة (البرلمانات، أجهزة الرقابة المالية والإدارية، مجلس الوزراء، هيئات مكافحة الفساد، ...الخ)؟
- مدى تجاوب المؤسسات العامة، الخاضعة لرقابة تلك الجهات، مع ملاحظات الجهات الرقابية؟
- مدى فاعلية واستقلالية، هذه الجهات الرقابية، في الرقابة على أداء الجهات المعنية؟
- المباشرة في تطبيق الجزاءات، بحق المخالفين للنظام دون تهاون؛
- عدالة تطبيق الجزاءات. بمعنى، الالتزام بتطبيق النظام دون مبالغة أو تهاون؛
- المساواة في تطبيق الجزاءات، على كل من يرتكب المخالفات، دون تمييز أو محاباة؛
- التدرج في شدة العقوبات، بما يتفق وطبيعة المخالفات وتكرارها؛

1()- جرى بلورة هذه المعايير والمؤشرات، في ضوء ما ورد في هذا الجانب لدى، كلٍ من: أحمد ابو دية، "ورقة حول المساءلة ومؤشراتها،"، مصدر سابق؛ فارس بن علوش بن بادي السبيعي، "دور الشفافية ولمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية،" اطروحة دكتوراه (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،/كلية الدراسات العليا/قسم العلوم الإدارية، 2010)، ص ص 41 – 42؛ stephen okwen agwet, op., cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- وجود نظام للحوافز، لتشجيع من يقوم بأداء مهامه بكفاءة وفاعلية، بمعنى آخر، وجود نظام يشجع على التنافس وإبراز الأفضل في الأداء والكفاءة، سواءً على مستوى الأفراد أم المؤسسات.

ب-التقييم الخارجي لنظام المساءلة: الآثار الخارجية للمساءلة

أما من حيث التقييم الخارجي للمساءلة، فإن السؤال الرئيس، هو: ما هي الآثار الفعلية للمساءلة بمختلف أنواعها؟ وكيف يمكن الحكم على هذه الآثار؟ إجابة على هذا السؤال، يناقش Bovens، ثلاث وجهات نظر أو منظورات، هي: المنظور الديمقراطي؛ والمنظور الدستوري؛ والمنظور السيبراني، والتي يرى أنها توفر أطرًا أكثر منهجية لتقييم آثار ترتيبات المساءلة، ويلخصها على النحو التالي[1]:

1-المنظور الديمقراطي:

السؤال المركزي للمنظور الديمقراطي، هو: هل تضيف ترتيبات المساءلة، للناخبين، والبرلمانيين أو غيرهم من الهيئات التمثيلية الأخرى، المزيد من الإمكانيات المتاحة أمامهم للرقابة على السلطة التنفيذية، أو أنها لا تضيف؟ ومن هذا المنطلق، فإن الاهتمام الرئيس، هو: هل تسفر ترتيبات المساءلة، عن معلومات ذات صلة عن سلوك الحكومة؟

القضية الرئيسة في تقييم ترتيبات المساءلة من هذا المنظور، هي: هل هذه الترتيبات تساعد على التغلب على مشاكل المؤسسات الحكومية، مثل: الفساد وغيره من المشاكل الأخلاقية الأخرى؟ وكذلك، هل هذه الترتيبات تزود المُفوِّضين (الناخبين، والبرلمانيين أو غيرهم من الهيئات التمثيلية الأخرى)، بمعلومات كافية عن أداء وسلوك وكلائهم المُفوَضين(الحكومة)؟ وهل يقوم المُفوِّضون بتقدم حوافز كافية لوكلائهم؛ لكي يلزموا أنفسهم بالوفاء بالتزاماتهم وأجندتهم الانتخابية المقطوعة لهم؟

2-المنظور الدستوري:

ومن المنظور الدستوري، فإن السؤال الرئيس، هو: ما إذا كانت هذه الترتيبات تسهم في منع الفساد وإساءة استخدام السلطات أم لا؟ هذا الموقف يتطلب؛ أن تكون منتديات المساءلة العامة، مرئية وملموسة وقوية ومنظمة؛ لتكون قادرة على الصمود في وجه الميل المتأصل، لدى البعض ممن يشغلون المناصب العامة، للتهرب ببراعة من الرقابة والإفلات من العقاب. القضية الرئيسة في تقييم المساءلة من هذا المنظور، هي: هل ترتيبات المساءلة تقدم حوافز كافية للموظفين وللمؤسسات العامة، للامتناع عن إساءة استخدام السلطة؟ هل تمتلك منتديات المساءلة سلطات كافية؛ للكشف عن الفساد أو سوء الإدارة؟ وهل خيارات العقوبات المتاحة أمامها، هي قوية بما يكفي؛ ليكون لها آثار وقائية؟

3-المنظور السيبراني(التعلم): أما المنظور السيبراني، فيركز على مسألة ما إذا كانت ترتيبات المساءلة، تعزز قدرة الإدارة العامة على التعلم والفاعلية. وفقًا لوجهة النظر هذه، فإن الحكم على نجاح ترتيبات

(1)- Bovens, "Analysing and assessing accountability: a conceptual framework", op., cit., pp 27 – 28.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المساءلة، يعتمد على توليدها معلومات وردود فعل (تغذية راجعة)، من شأنها تحفيز مجموعة النخبة للتفكير والمناقشة مع الآخرين، حول أهمية هذه المعلومات. طبقًا لهذا المنظور، فإن المسألة الحاسمة ، هي: ما إذا كانت ترتيبات المساءلة، توفر ردود فعل كافية وحوافز للموظفين والمؤسسات العامة؛ لكي يعيدوا التفكير في سياساتهم وإجراءاتهم من أجل تحسينها؟

والإطار التالي رقم (2)، يوضح كلًا من: الأفكار المركزية، ومبدأ التقييم السائد، وبعض الأسئلة البحثية الملموسة، لتلك المنظورات التقييمية.

الإطار رقم (2)، يبين الأفكار المركزية، ومبدأ التقييم السائد، وبعض الأسئلة البحثية الملموسة، للمنظورات التقييمية للآثار الخارجية للمساءلة.

1-المنظور الديموقراطي: المساءلة والسيطرة الشعبية
الفكرة المركزية: توفر المساءلة للجهات الفاعلة (الناخبين، والبرلمانيين أو غيرهم من الهيئات التمثيلية الأخرى)، إمكانيات شرعية ديمقراطية للسيطرة على: الإدارة، السياسة، التنظيم.
معيار التقييم المركزي: مدى تأثير ترتيبات أو أنظمة المساءلة بشكل مباشر أو غير مباشر، في المساهمة في توفير الإمكانيات للجهات الفاعلة التي تتمتع بشرعية ديمقراطية، للرصد والتقييم وضبط ملاءمة وفاعلية الأداء الحكومي.
أسئلة تقييم ملموسة: -هل هناك أي منتديات للمساءلة، تشارك فيها الجهات الفاعلة التي تتمتع بالشرعية الديمقراطية، ويمكن لهذه الجهات الاعتماد على وجود موقف معلوماتي مناسب، وفرض العقوبات المتاحة والقابلة للتنفيذ؟ -إلى أي مدى توفر ترتيبات المساءلة المعلومات بشكل غير مباشر، للجهات الفاعلة التي تتمتع بشرعية ديمقراطية، حول مدى ملاءمة وفاعلية سلوك وأداء الجهات الحكومية؟ -إلى أي مدى تسمح ترتيبات المساءلة نفسها، بتعديل سير المؤسسات الحكومية في الاتجاه الذي تريده الجهات الفاعلة؟ -هل ترتيبات المساءلة تقدم حوافز كافية للمسؤولين الحكوميين؛ للالتزام بالوفاء بأجندتهم ومبادئهم الانتخابية المقطوعة للجماهير؟
2-المنظور الدستوري: المساءلة وتوازن السلطة
الفكرة المركزية: إن المساءلة أمر ضروري؛ من أجل مقاومة الميل المتأصل، نحو تركيز السلطات في السلطة التنفيذية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

معيار التقييم المركزي: مدى قدرة منتديات المساءلة، على المساهمة في منع الفساد وإساءة استخدام السلطات.
أسئلة تقييم ملموسة: -هل تتمتع منتديات المساءلة، بوضع معلوماتي كافٍ (توفير البيانات والقدرة على المعالجة)؟ -هل تتمتع منتديات المساءلة، بسلطات بحث وتحقيق كافية، لكشف الفساد وسوء الإدارة؟ -هل لدى منتديات المساءلة، حوافز كافية للانخراط في حساب استباقي وحق توجيه التنبيه؟ -هل لدى الهيئات الإدارية، حوافز كافية للانخراط بشكل استباقي وصادق في تقديم حساب؟ -هل العقوبات المتاحة قوية بما يكفي؛لإحداث آثار وقائية؟ -هل تساعد ترتيبات المساءلة، على تثبيط الفساد والحكم غير السليم؟
3-المنظور السيبراني (التعلم): المساءلة والحكم الانعكاسي
الفكرة المركزية: المساءلة شرط أساسي للتعلم، من قبل المؤسسات العامة والموظفين العموميين.
معيار التقييم المركزي: مدى تحفيز ترتيبات المساءلة للمؤسسات الإدارية وشاغلي المناصب العامة، لتحقيق وعي أعلى بالبيئة، وزيادة التفكير الذاتي، وتحفيز القدرة على التغيير.
أسئلة تقييم ملموسة: -هل تسهم ترتيبات المساءلة، في توفير المعلومات عن الإجراءات الإدارية السابقة والحالية، للمؤسسات الإدارية المعنية، ونطاق أوسع من المؤسسات الإدارية الأخرى؟ -هل تحفز ترتيبات المساءلة التفكير الداخلي وما يترتب على ذلك، من تعلم لتحسين أداء المؤسسات العامة والعاملين فيها؟ -هل تحفز ترتيبات المساءلة، منتديات المساءلة والجهات الرقابية، على مأسسة ونشر الدروس المستفادة؟

The source: Bovens, "Analysing and assessing accountability: a conceptual framework", op., cit., pp 28 – 30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خامسًا–الاستنتاجات والتوصيات:

أ–الاستنتاجات:

بناءً على النقاشات والتحليلات التي تضمنها البحث، نستنتج ما يلي:

مصطلح "المساءلة الاجتماعية" من حيث التعريف، أظهر البحث أن هناك تعريفات مختلفة للمساءلة الاجتماعية، إلا أن هذه التعريفات على ما يبدو تثير نوعًا من اللبس أو سوء الفهم؛ كونها توحي بشكل أو بآخر، أننا أمام نوع معين بحد ذاته من المساءلة، يختلف أو يوازي أو يحل محل المساءلة العامة الحكومية، ولا يميز بين المساءلتين. وهذا غير صحيح. فالمساءلة الاجتماعية، هي نوع من أنواع المساءلة العامة غير الرسمية، القائمة على المشاركة الاجتماعية بالرأي. وهي مساءلة تعزز وتكمل، ومن منظور أوسع، من المساءلة العامة الحكومية، لكنها لا تستغني عنها أو تحل محلها.

وبالتالي، يمكن تعريف المساءلة الاجتماعية، على نحو يتجاوز ذلك اللبس، ويضع الأمور في نصابها الصحيح، من خلال القول: بأنها تشير إلى نهج اجتماعي غير رسمي، يقوم على المشاركة بالرأي بمختلف الوسائل السلمية، يشترك فيه المواطنون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في صنع السياسات العامة، وكذلك مراقبة الأداء التنفيذي للمؤسسات والمسؤولين الحكوميين، ومساءلتهم لتقديم التوضيحات اللازمة، عن كيفية القيام بواجباتهم، والاستغلال الأمثل للموارد؛ وذلك لضمان فاعلية الأداء، وكفاءة تقديم الخدمات. وعند الضرورة يتم التواصل مع آليات المساءلة العامة الرسمية، والضغط عليها للقيام بواجباتها في مساءلة ومحاسبة، من يثبت في حقهم حالة من حالات: الفشل، أو الفساد والاستغلال السيئ للسلطة. وربما هذا أحدث ما توصل إليه علم الإدارة العامة (سيادة المستفيد). بمعنى أن المواطن بوصفه المستفيد، هو من يستطيع أن يحاسب الإدارة مقدم الخدمة.

هذا النهج التشاركي، يعكس في واقع الأمر مرحلة من مراحل النضوج والتطور الحضاري السياسي، للمجتمعات المعاصرة ولا سيما الغربية منها، ليضيف بذلك بعدًا جديدًا إلى النظرية السياسية الديمقراطية، على نحو يتجاوز المنظور التقليدي القائم على التصويت الشعبي والتمثيل الحكومي، ليُشرك المواطنين بصورة مباشرة وغير مباشرة، في العملية السياسية والإدارة العامة للدولة. وبذلك تكون المساءلة الاجتماعية، أداة للانتقال من التنمية الاستراتيجية الفاشلة؛ التي كانت قائمة على التخطيط المركزي، إلى التنمية الاجتماعية القائمة على إشراك الأفراد في عملية التنمية، وتحويلهم من مُتلَقِّين إلى فاعلين مشاركين.

أما من حيث الأهمية، فبدون شك أن لمبادرة المساءلة الاجتماعية أهمية كبيرة وحيوية، في الإسهام في تحقيق حياة الرخاء والأمن والاستقرار الاجتماعي، في حياة مختلف المجتمعات المعاصرة، إن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

جرى تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب. ويمكن تركيز هذه الأهمية في جانبين رئيسين، الأول تنموي، والآخر سياسي:

فعلى الصعيد التنموي، فطبقًا للحكمة التي تُنسب للمؤرخ والأخلاقي اللورد أكتون (1834 – 1902)، والقائلة: "السلطة مُفسدة بطبعها، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة". فإن ظاهرة تجاهل الكثير من حكومات دول العالم لاحتياجات مواطنيها، واستشراء الفساد والمحسوبية فيها، وإساءة استخدام السلطة والنفوذ، وضعف آليات المساءلة العامة الحكومية، ستستمر في التصاعد، متسببة في تبديد المزيد من الموارد العامة، وإلحاق ملايين المواطنين في جيوب الفقر ومصائده؛ ما لم ينخرط المواطنون أنفسهم – بوصفهم أصحاب المصلحة المتضررين – في معارضة ذلك، وبطرق لا يمكن تجاهلها. ومن هنا، تبرز المساءلة الاجتماعية، بوصفها الأداة المناسبة والفاعلة لسماع صوت المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم وتلبيتها، وتعزيز وتفعيل المساءلة العامة الحكومية، للحد من حالات الفساد، وإساءة استغلال السلطة والنفوذ. وبالتالي تعزيز نواتج التنمية، وجعلها أقرب إلى احتياجات المواطنين وأولوياتهم، وخصوصًا الفقراء منهم.

أما من الناحية السياسية، فمن الواضح أن أي نظام سياسي منفتح وتشاركي، يحتوي الجميع ويخضع للمساءلة؛ من دون شك سيقلص الفجوة القائمة بين المنظور الشعبي، الذي يغلب عليه المثالية وارتفاع سقف التوقعات، في النظر لدور وواجبات الدولة، وبين الواقعية السياسية والمحدودية وفن الممكن، الذي يحكم أداء الحكومات. وبالتالي، فإن هذا التقارب المأمول فيه بين وجهات النظر المجتمعية والحكومية؛ سيعزز من ثقة واطمئنان المواطنين في الدولة وشرعيتها، وتقوية عوامل التوافق الوطني، والاستقرار والتماسك الاجتماعي، والحد من عوامل الصراع. بوصف المساءلة الاجتماعية في هذه الحالة، عاملًا حاسمًا لتعزيز العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، وتحسين نواتج التنمية، لا سيما في الدول الهشة التي تمر بمرحلة تحول سياسي، وتلك التي تعاني من صراع.

وفي هذا السياق، من المعتقد أن إنجاز تحول ناجح في المشهد السياسي العربي القائم – لا سيما في الدول العربية التي تعاني من صراعات وتفكك – يتوقف على تكريس الجهود السياسية من قبل مختلف الأطراف السياسية الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والعمل على صياغة عقد اجتماعي جديد، يؤسس لدولة مؤسسات مدنية، تعكس على نحو أفضل تطلعات الجماهير العربية، في تحقيق المشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والشفافية، والمساءلة، وبخاصة المساءلة الاجتماعية. وتجعل من تلك التطلعات مبادئ جوهرية ومعيارية، لإدارة الدولة القادمة، ومراقبة أداء حكومتها وتقييمها.

ومن حيث الأطراف الرئيسة الفاعلة، التي من شأنها إيجاد البيئة الملائمة لتحقيق نهج المساءلة الاجتماعية، كشف البحث إن هناك ثلاثة أطراف رئيسة، هي: الدولة، ومنظمات المجتمع المدني،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ووسائل الإعلام المستقلة. وعلى الرغم من أهمية دور كل طرف من تلك الأطراف، وتكاملها، إلا أنه ينبغي التأكيد هنا على أن الرهان الكبير، يقع على دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة؛ كونهما المتغير التجريبي في هذه المعادلة، والذي يُعوَّل عليه لتحريك المياه الراكدة، وكسر جدار الصمت وعدم استجابة الحكومات لاحتياجات المواطنين. وكذلك التنديد بحالات الفساد وسوء استغلال السلطة، والضغط على آليات المساءلة الحكومية لتفعيل دورها في هذا الجانب. وهذا تحدّ، يتطلب من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، أن تكون مؤهلة بما يكفي للنهوض بهذا الدور، من حيث التنظيم والتخطيط، والقدرة على الحشد الجماهيري والتعبئة العامة، لإسماع صوت المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم وبمهنية عالية.

الاستنتاج الأخير، يرتبط بتقييم نظام أو ترتيبات المساءلة عمومًا. وبهذا الصدد، يمكن القول: على الرغم من أهمية الأطر القانونية والمؤسسية، اللازمة لنظام أو ترتيبات المساءلة، إلا أن منهجية التقييم للمساءلة، ينبغي ألا تقف عند هذا الحد الشكلي من الترتيبات، بل يجب أن تمتد لتشمل تقييم مخرجات نظام المساءلة عمومًا، وذلك من حيث الكفاءة والفاعلية في مأسسة العمل الإداري، ومعالجة جوانب ومظاهر الاختلال التي تعاني منها الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وكذلك قدرة هذا النظام على منع مظاهر الفساد وإساءة استخدام السلطة، وخلق رادع وقائي لمنع تكرار ذلك مستقبلًا.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يكون نظام أو ترتيبات المساءلة، قادرًا على تحفيز وتعزيز قدرات المؤسسات والمسؤولين الحكوميين عمومًا، على التعلم وتطوير وتحسين الأداء واستشعار المسؤولية، وذلك وفقًا لمعايير ومؤشرات عملية وموضوعية. وبهذا الخصوص، وفر البحث إطارًا عمليًا لأبرز هذه المعايير والمؤشرات. وبخلاف ذلك، يبقى نظام أو ترتيبات المساءلة مفرغًا من أي معنى حقيقي، سوى كونه مجرد واجهات شكلية "لتزيين النوافذ"، للشرعنة الزائفة لنظم الحكم، وتعزيز شبكات المحسوبية والفساد المنظم.

ب–التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها أعلاه، يوجد عدد من المقترحات أو الإجراءات العملية المناسبة، التي يمكن التوصية بها، في سبيل تعزيز الوعي العربي بمفهوم المساءلة الاجتماعية وأهميتها، واتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لإيجاد أو تعزيز البيئة الملائمة، لتحقيق نهج المساءلة الاجتماعية في البلدان العربية، لتكون جزءًا من حكم أفضل. يمكن تركيز هذه الإجراءات عبر الإجراء الرئيس التالي:

ينبغي أولًا على جميع الأطراف السياسية الفاعلة: الممثلين الحكوميين، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأكاديميين المتخصصين، الانخراط وبمسؤولية في حوار بناء، يتضمن جدول أعماله، تحقيق هدفين رئيسين:

الهدف الأول: هو مشاركة تلك الأطراف – كلٍ بحسب موقعه وإمكاناته – بتعزيز الوعي المجتمعي والرسمي، بمفهوم المساءلة الاجتماعية وأهميتها. على أن يترافق هذا التوجه، بتنمية الوعي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المجتمعي بالمفهوم الحقيقي للمواطنة، وما يرتبط بها من حقوق وواجبات. وكذلك ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان واحترامها. بوصف كل تلك القيم الأساسية، هي محور الارتكاز المستند إليها في مساءلة الحكومة.

الهدف الثاني: هو قيام تلك الأطراف في الاشتراك بإجراء تقييم موضوعي لنظام أو ترتيبات المساءلة على المستويين الحكومي (نظام المساءلة الحكومية) والمجتمعي (ترتيبات المساءلة الاجتماعية). وفي ضوء ذلك، وبحسب السياق القُطري القائم لنظام المساءلة في كل بلد من البلدان العربية على حدة، يتم وضع مصفوفة بالإصلاحات والاستحداثات اللازمة، لإيجاد الحد المقبول من البيئة المواتية لتطبيق نهج المساءلة الاجتماعية، وتحديد الطرف أو الأطراف المعنية بالقيام بذلك، وفقًا لمؤشرات تنفيذية مزمَّنة وقابلة للقياس.

تلك التوصية في الواقع مبنية على افتراض: أن كل تلك الأطراف المشار إليها آنفًا، هي على درجة عالية من الوعي بمفهوم نهج المساءلة الاجتماعية وأهميته، وتتقاسم القناعة الكافية بتطبيقه على الصعيد العملي، تحقيقًا للمصلحة العامة. ومن دون ذلك؛ فإن ذلك الحوار – بدون شك – سيواجه تحديات كثيرة، وربما يكون مصيره الفشل.

References:

- Agwet, Stephen Okwen," public accountability concept" (**Pachodo.org**: 15 November 2010. https://pachodo.org/latest-news-articles/pachodo-arabic-articles/1819-public-accountability-counep
- Bovens, Mark, "Analysing and assessing accountability: a conceptual framework", **European Governance Papers 2006** (EUROGOV) No. C-06-07.
- Bovens, Mark, "Two Concepts of Accountability: Accountability as a Virtue and as a Mechanism', **West European Politics**, Vol. 33, No. 5, September 2010. https://dspace.library.uu.nl/bitstream/handle/1874/204069/925518538.pdf?sequence=1
- Bovens, Mark, Robert E. Goodin and Thomas Schillemans, (eds.), **The Oxford Handbook of Public Accountability, Book · June 2014** (New York: Oxford University Press,2014). file:///C:/Users/whakm/AppData/Local/Temp/2014OxfordHandbookofPublicAccountabilityCh1.pdf
- Camargo, Claudia Baez and Franziska Stahl, **Social Accountability: A practitioner's handbook** (USAID,2016).
- Camargo, Claudia Baez, and Franziska Stahl, **Social Accountability: A practitioner's handbook** (*USAID,2016*).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- http://www.mzes.uni-mannheim.de/projekte/typo3/site/fileadmin/wp/pdf/egp-connex-C-06-01.pdf
- Johnstone, Leanne, David Yates and Sebastian Nylander**,** **"**Taking shape within the structural and the personal: sustainability accountability within a Swedish public sector organization**"**, **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Issue(s) available: 64 – From Volume: 1 Issue: 1, to Volume: 15 Issue: 2, 23/ 10/ 2023. http://urn.kb.se/resolve?urn=urn:nbn:se:oru:diva-109365
- Malena, Carmen, with Reiner Forster Janmejay Singh, "Social Accountability: An Introduction to the Concept and Emerging Practice", (World Bank: Social Development Papers, Paper No. 76 December 2004).
- Peruzzotti, Enrique, and Catalina Smulovitz, "Social Accountability: An introductio", University of Pittsburgh, Press,2006. https://upittpress.org/wpcontent/uploads/2019/01/9780822958963exr.pdf
- Schwarz, Joachim, "An Introduction to Social Accountability: Why is it important and how can we improve it?" , https://www.civilsocietyacademy.org/post/an-introduction-to-social-accountability-why-is-it-important-and-how-can-we-improve-it
- Sinclair, Amanda, "The chameleon of accountability: forms and discourses", **Magazine, Accounting, Organizations and Society**, Volume 20, Issues 2–3, February–April 1995.
- UNDP, **Social Accountability in a Changing Region - Actors and Mechanisms: Chapter 1: Social Accountability**. https://www.shareweb.ch/site/DDLGN/Documents/Social_accountability_changing_region_Report_English_Gov_Week_Cairo_March_14.pdf
- Zumofen, Raphael, **Public accountability: a summary analysis**. 2016. Hal 03623871. https://hal.science/hal-03623871/document

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/